وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت –
معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة بعنوان :

دور التحفيزات الجبائية في إنشاء وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة لولاية تيسمسيلت

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص محاسبة مالية

اعداد الطلبة :

-مقار جميلة

-ديلم وفاء

تحت إشراف الاستاذ :

بكاري سعد الله

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
أ/ مداني الطيب	المركز الجامعي – تيسمسيلت–	رئيسا
أ/ بكاري سعد الله	المركز الجامعي – تيسمسيلت–	مقررا
أ/ سالم مجدي عادل	المركز الجامعي – تيسمسيلت–	ممتحنا

السنة الجامعية : 2016/2015

كلمة شكر

اولا و قبل كل شيء نشكر الله جل و علا على تمام نعمته و كرمه علينا ثم الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه و سلم الذي سن سنة الاجتهاد والعمل وبعد :

نتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة الذين ساهموا في تكوين شخصيتنا العلمية

ونخص بالذكر الأستاذ المؤطر **بكاري سعد الله** الذي لم يدخر جهدا في

تقديم النصيحة الخالصة و التوجيه القيم .

ولا يفوتنا أن نشكر كل عمال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الذين لم يبخلوا علينا بكل معلومة تخدم موضوعنا

كما نشكر كل من ساعدنا في وضع أي لبنة من لبنات هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد

وخالص الشكر والتقدير إلى كل عمال المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت وخاصة معهد علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير .

إهداء

الحمد لله رب العالمين و كفى والصلاة والسلام على نبينا خير الخلق المصطفى وعلى اله وصحبه ومن اتبعه وسلك سبيل العلم وقفى .

اهدي هذا العمل المتواضع :

إلى أقوى كلمة نطقت بها شفتاي وأنارت دربي على مر السنين أمي الغالية أطال الله في عمرها وأدامها تاجا على رؤوسنا .

إلـى من تمنى لي التوفيق و أراد لي النجاح و لم يشهده إلى روح أبي الطاهرة .

رحمه الله و اسكنه فسيح جنانه .

إلى سند البيت إخوتي :

أخي الحاج و زوجته آسيا

أخي داود

إلى أروع ما في الوجود وأحلى ما في الدنيا أخواتي:

الزهرة وزوجها علي بناتهم (هروى، شروق، وصال)

فتيحة و زوجها احمد و ابنتهما (شيماء دعاء)

آمنة و زوجها بلال و ابنهما (براء قصي)

كل أفراد العائلة كبيرا وصغيرا.

إلى كل صديقاتي وأصدقائي.

إلى كل طلبة وأساتذة معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.

إلى كل من تجمعنا كلمة " لا إله إلا الله محمد رسول الله".

جميلة

إهداء

الى .....

أبي و أمي .....إجلالا و تقديرا .

إخواني و أخواتي .....حبا و اعتزازا.

أهلي و أصدقائي و أحبائي .....عرفانا و احتراما .

السادة الأساتذة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الجزائرية .

جميع طلبة العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

كل جزائري غيور على وطنه .

إلى أولئك جميعا أهدي ثمرة جهدي العلمي هذا راجية من المولى تعالى التوفيق والسداد.

وفاء

الملخص

نظراً لأهمية التحفيزات الجبائية، وباعتبارها من أهم الوسائل المستخدمة بشكل أساسي للتحكم في زيادة وإنقاص القطاعات والأنشطة الاقتصادية، مما أفرز مجموعة من التساؤلات تتعلق بحجم وكيفية تأثيرها على الأفراد والمؤسسات، ومن ثم يأتي هذا البحث لتحديد معالم وحجم هذا التأثير، من خلال محاولة إبراز أهمية دراسة تأثير التحفيزات الجبائية في إنشاء وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الجزئي (المؤسسات)، وعلى المستوى الكلي، إضافة إلى محاولة تحسيس المسؤولين بضرورة إعطاء أهمية للتحفيز الجبائي للمؤسسة.

كما أن الاهتمام بدراسة هذه الأنواع من التأثيرات الضريبية من شأنه أن يساهم في زيادة تحسين القدرات الإنتاجية للمؤسسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبهدف إبراز موقع التحفيزات الجبائية، فقد تعرضنا لمختلف النظريات والأطروحات التي تناولت تأثير هذه التحفيزات على مختلف المستويات .

واتضح من خلال دراسة أثر التحفيزات الجبائية على بعض المؤسسات أن التحفيزات تؤثر بشكل إيجابي في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنه يجدر بنا أن نشير إلى أن التحفيز الجبائي يعتبر أفضل وسيلة لزيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Given the importance of stimulus tax, and as one of the most important tools used primarily to control the increase and decrease the economic sectors and activities, which produced a series of questions related to the size and how they affect individuals and institutions, and then comes this research to determine the parameters and the size of this effect, by trying to highlight the importance of the study the impact of fiscal stimulus in the creation and performance of small and medium enterprises at the micro-level (institutions), and at the macro level, in addition to trying to sensitize officials of the need to give importance to stimulate Aljbaia of the institution.

The interest in the study of these types of tax effects that would contribute to the further improvement of the productive capacity of the institution for small and medium enterprises, and to highlight the fiscal stimulus site, they suffered various theories and theses that addressed the impact of these incentives at different levels.

It was found through the study of the impact of the fiscal stimulus on some institutions that the stimulus is a positive influence in the creation of small and medium enterprises, it is worthwhile to point out that the stimulus Aljbaia is considered the best way to increase the establishment of small and medium enterprises.

فهرس المحتويات والأشكال

فهرس المحتويات

كلمة الشكر	
إهداءات	
المقدمة العامة	**أ–د**
الفصل الأول : مدخل عام للتحفيزات الجبائية	
تمهيد	
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحفيزات الجبائية	
المطلب الأول: مفهوم التحفيزات الجبائية وخصائصها	
المطلب الثاني :أهداف التحفيز الجبائي	
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التحفيز الجبائي و الشروط المتحكمة فيه.....	
المبحث الثاني : أدوات وأشكال التحفيز الجبائي.....	
المطلب الأول:. أدوات التحفيز الضريبي.....	
المطلب الثاني: أشكال التحفيز الجبائي.....	
خلاصة	
الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد:	
المبحث الاول: المؤسسة الاقتصادية و أنواعها	
المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية	
المطلب الثاني: أنواع المؤسسات الاقتصادية	
المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	
المطلب الأول:معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المطلب الثاني:تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	
المطلب الثالث:أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
المبحث الثالث:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها	

فهرس المحتويات والأشكال

المطلب الأول:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر الإقتصاد القومي	
المطلب الثاني:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أصحاب المشروعات	
المطلب الثالث :الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
خلاصة:	
الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية للتحفيزات الجبائية	
تمهيد:	
المبحث الأول :أثر التحفيزات الجبائية على مستوى المؤسسات	
المطلب الأول: أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار والإنتاج	
المطلب الثاني: أثر التحفيزات الجبائية في خلق فرص عمل	
المطلب الثالث: أثر التحفيزات الجبائية على التصدير	
المبحث الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مستوى الاقتصاد الكلي	
المطلب الأول: أثر التحفيزات الجبائية على الناتج القومي و الدخل القومي.....	
المطلب الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على الإدخار و الأسعار.....	
المطلب الثالث:أثر التحفيزات الجبائية على التشغيل	
المبحث الثالث: أثار أخرى للتحفيزات الجبائية.....	
المطلب الأول: الأثر السياسي للتحفيزات الجبائية.....	
المطلب الثاني:الأثر الثقافي للتحفيزات الجبائية.....	
المطلب الثالث: أثر التحفيزات الجبائية على البيئة	
خلاصة:	
الفصل الرابع: دراسة حالة لولاية تيسمسيلت	
تمهيد:	
المبحث الأول: وصف الدراسة الميدانية	
المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية	
المطلب الثاني: الأدوات المستعملة في تحليل نتائج الدراسة الميدانية	
المبحث الثاني:: بناء الاستبيان وعرض وتحليل معلومات عينة الدراسة.....	
المطلب الأول: بناء الإستبيان و إختبار درجة ثباته	

فهرس المحتويات والأشكال

المطلب الثاني: عرض و تحليل معلومات حول العينة المدروسة	
المطلب الثالث: عرض و تحليل متغيرات الدراسة	
خلاصة:.....	
خاتمة.....	
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق.....	

فهرس المحتويات والأشكال

فهرس الأشكال

الشكل رقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	الأصناف القانونية للمؤسسات	
(1-4)	أعمدة بيانية لتكرار تاريخ إنشاء المؤسسات	
(2-4)	دائرة نسبية توضح تقسيم مؤسسات العينة حسب قطاع النشاط	
(3-4)	يمثل دائرة نسبية لتوزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال	
(4-4)	دائرة نسبية لتوزيع العينة حسب رقم الأعمال	
(5-4)	دائرة نسبية لتوزيع عينة الدراسة حسب الميزانية العامة	
(6-4)		
8-4		
9-4		
10-4		
11-4		
12		
13		

فهرس المحتويات والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-2)	تعريف المؤسسات الصغيرة في أمريكا حسب أوجه النشاط	
(2-2)		
(1-4)	مكونات الاستبيان و عدد الأسئلة	
(2-4)	جدول ليكارت الخماسي	
(3-4)	توزيع معامل Alpha croubach	
(5-4)	توزيع عينة الدراسة حسب تاريخ الإنشاء	
(6-4)	توزيع عينة الدراسة حسب قطاع النشاط	
(7-4)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال	
(8-4)	توزيع عينة الدراسة حسب رقم الأعمال	
(9-4)	توزيع عينة الدراسة حسب الميزانية العامة	
(10-4)	نتائج عينة الدراسة حول الضرائب المفروضة و الموجودة حاليا ملائمةو عادلة من حيث الاسعار و المعدلات .	
(11-4)	نتائج عينة الدراسة حول التحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار	
(12-4)	نتائج عينة الدراسة حول التحفيزات الجبائية الموجهة للتشغيل	
(13-4)	نتائج عينة الدراسة حول التحفيزات الجبائية الموجهة للتصدير	

تشكل السياسة الجبائية عامل أساسي في تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق خطط التنمية على شتى المستويات الاقتصادية منها والاجتماعية كونها تتضمن مجموعة من الطرق الفاعلة التي تمكن الدولة من التدخل المباشر أو غير المباشر في توجيه الاقتصاد والتأثير فيه، ومن أهم طرق وأساليب السياسة الجبائية التي تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحميل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى حسب التوجهات العامة للاقتصاد.

تعد التحفيزات الجبائية من آليات السياسة الجبائية التي تستعملها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال الامتيازات ضريبية ممنوحة وتسهيلات ذات طابع إغرائي تتخذه الدولة لصالح فئة معينة بغرض توجيه نشاطهم والمؤسسة الخاصة هي المستهدفة الأولى من هذه الإجراءات، وبالأخص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الخلية الأساسية للاقتصاد أو المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والتابعة من دعم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدرتها وإمكانياتها الذاتية لذلك سنت الدولة قوانين وإجراءات تضجع هذا النوع من المؤسسات (تحفيزات خاصة بالاستثمار، تحفيزات جبائية بالتشغيل، وتحفيزات جبائية خاصة بالتصدير).

وقد أثبتت العديد من الدراسات الدور الايجابية لهذه المؤسسات فهي تعمل على زيادة الناتج القومي الإجمالي من جهة وتحسين وضع ميزان المدفوعات، إضافة إلى أنها تشكل أرضية صلبة للاقتصاد الوطني ومواجهة المؤثرات السلبية مثل التضخم، الكساد، البطالة وغيرها.

وفي ظل ماسبق يمكن صياغة الإشكالية التالية :

– ماهو الدور الذي تلعبه التحفيزات الجبائية في إنشاء وأداء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ؟

وتبسيطا منا للسؤال الرئيسي قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو التحفيز الجبائي وما هي مختلف أشكاله؟
- فيما تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- فيما تتمثل التدابير والسياسيات التحفيزية الضريبية التي اعتمدتها الدولة في هذا الخصوص؟
- ما مدى فعالية هذه التحفيزات الجبائية في إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ؟

الفرضيات :

للإجابة عن التساؤلات الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- يعبر التحفيز الجبائي عن مجموعة من الامتيازات والإغراءات والتسهيلات التي تتخذها الدولة لصالح فئة معينة لتوجيه نشاطهم.
- تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض نسبة البطالة والمساهمة في رفع معدل النمو.
- تشمل التدابير المتخذة في التحفيز الجبائي كل من (تحفيزات جبائية خاصة بالاستثمار،تحفيزات جبائية خاصة بالتشغيل وتحفيزات جبائية خاصة بالتصدير).
- تساهم التحفيزات الجبائية بشكل كبير في إنشاء الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإعفاءات والتخفيضات المقدمة.

أهمية الدراسة :

_ تأتي أهمية هذا البحث من ارتباطه بواقع الاقتصاد الوطني، والإصلاحات الجارية التي تستوجب سياسات مالية بوضع عدة تحفيزات ضريبية لخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة للمساهمة في توفير مناصب شغل ورفع الصادرات الوطنية ،وما لكل هذا من نتائج على الوضع الاقتصادي والاجتماعي ككل .

_ إظهار اثر التحفيزات الضريبية على أداء وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

_في الوقت الحالي أين يتزايد الاهتمام المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كونها تشكل الخلية الأساسية والتي يبنى عليها الاقتصاديات المتقدمة .

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية والتأكد من الفرضيات المقدمة بالإضافة إلى :

_محاولة التعريف بالتحفيز الجبائي والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة .

_التعرف على أهم التحفيزات الجبائية الممنوحة لخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .ومعرفة مدى فعاليتها على ارض الواقع ،والنهوض بالاقتصاد الوطني .

_اثر التحفيزات الجبائية على إنشاء وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

حدود الدراسة :

حتى يتم معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع تم تحديد الإطار العام وحدود البحث كما يلي:

- **البعد الموضوعي**:يتمثل في دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسة التحفيز الجبائي وعلاقة كل منهما بالأخر .
- **البعد المكاني**:تنحصر الدراسة في الحدود الجغرافية للجزائر من خلال دراسة دور التحفيزات الضريبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بولاية تيسمسيلت.
- **البعد الزماني**: تنحصر دراستنا في المدة ما بين 2008 و2015.

منهج البحث :

ترتكز منهجية هذه الدراسة على إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال الأسس التالية :

1/دراسة وتحليل كل جوانب الموضوع والإجابة عن الأسئلة السابقة، معتمدين على المراجع المتوفرة لدينا .

2/جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع من خلال تصميم وتوزيع الاستبيان على عينة البحث للتعرف على أرائهم ومقترحاتهم وتحليل النتائج المتوصل إليها .

الدراسات السابقة :

من بين الدراسات التي تناولت جانبا من هذا الموضوع :

_ طارق العولمي ،دراسة التحفيزات الجبائية في توجيه الاستثمار دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002-2012 ،2013 ،جامعة بسكرة ،من خلال دراسة اثر التحفيزات على الاستثمار الوطني .

-عبد المجيد قدي ،عبد القادر بوعزة ،التأثير الجبائي على اختيار مصادر تمويل المؤسسة ،دراسة حالة صيدال 2004،جامعة الجزائر من خلال ما تناولته من مفاهيم حول السياسة الضريبية .

-بليل فدوى ،دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر 2000-2010،ماجستير 2012،جامعة المدية ،من خلال دراسة اثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار السياحي في الجزائر.

مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

_الموضوع له علاقة بالتخصص العلمي في مجال دراستنا .

_أهمية الموضوع الذي لم يستوفي حظه من الدراسة اتجهنا لاختيار هذا الموضوع .

_محاولة معرفة التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

_الضرائب تعتبر أهم موارد الدولة لمواجهة نفقاتها المتزايدة.

صعوبات البحث:

هناك صعوبات واجهناها أثناء إعداد هذا البحث منها :

_نقص المراجع والمصادر الحديثة في هذا الموضوع .

_صعوبة الحصول على الإحصائيات من طرف الهيئات المعنية .

_قلة الكتابات التي تصب في هذا الموضوع داخل مركزنا الجامعي .

تقسيمات البحث:

لقد تطقنا في موضوعنا إلى دور التحفيزات الجبائية في إنشاء و أداء المؤسسات الصغير والمتوسطة ولقد قسمن بحثنا كما يلي :

تكلمنا في الفصل الأول عن مدخل عام للتحفيزات الجبائية وقمنا بتقسيمه الى مبحثين .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحفيزات الجبائية.

المبحث الثاني : أدوات وأشكال التحفيز الجبائي.

أما في الفصل الثاني تحدثنا عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقسم إلى 3 مباحث.

المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية وأنواعها.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث:أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.وخصائصها.

وفي الفصل الثالث تحدثنا عن الآثار الاقتصادية للتحفيزات الجبائية وقسم إلى 3 مباحث .

المبحث الأول :أثر التحفيزات الجبائية على مستوى المؤسسات.

المبحث الثاني: أثر التحفيزات الجبائية على مستوى الاقتصاد الكلي.

المبحث الثالث: أثار أخرى للتحفيزات الجبائية.

وفي الفصل الرابع قمنا بدراسة تطبيقية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وقسم الى مبحثين

المبحث الأول: وصف الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني:: بناء الاستبيان وعرض وتحليل معلومات عينة الدراسة.

تمهيد:

تشكل السياسة الضريبية عامل أساسي في تسارع المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى الدور المحوري الذي تلعبه على مسار النشاط الاقتصادي، حيث أنها تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحورية كالتحفيزات الجبائية التي هي من أهم الأساليب التي تنتهجها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال منحها تسهيلات ذات طابع تحهيزي تتخذه الدولة لصالح فئات معينة لتوجيه نشاطهم ،والمؤسسة الخاصة هي المستهدفة بالدرجة الأولى من سياسة التحفيز

حيث أن المؤسسة التي تشغل يدا عاملة اكبر يمكنها الاستفادة من تخفيضات في معدل الضرائب على الإرباح أو غيرها من الضرائب الأخرى .

ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مبحثين:

_المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحفيزات الجبائية

_المبحث الثاني: أشكال وأدوات التحفيز الجبائي

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التحفيزات الجبائية

التحفيز هو إجراء خاص للسياسة الاقتصادية ،غير إجباري ،بهدف الحصول على سلوك محدد لم يرغبوا فيه أو لم تكن لديهم فكرة تبينه مقابل الاستفادة من امتياز أو عدة امتيازات معينة، مما سبق نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التحفيزات الجبائية وخصائصها، أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ،العوامل المؤثرة في سياسة التحفيز الجبائي، والشروط المتحكمة فيه.

المطلب الأول:مفهوم التحفيزات الجبائية وخصائصها

أولا : تعريف التحفيزات الجبائية

تعددت تعاريف التحفيزات الجبائية و تنوعت سوف نعرض بعض تعاريفها مع ذكر خصائصها فيما يلي :

- **التعريف الأول** : التحفيزات هي مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية المنتجة إلى بعض الأعوان الاقتصادية والذين يلتزمون فيه بشروط معينة تحددها الدولة، وهي عادة تتمحور في طبيعة النشاط ، مكان إقامته أو الإطار القانوني للمستفيد قصد استقطاب رؤوس الأموال غير المستغلة أو المستغلة اقل إنتاجا ، ويختلف حجم التحفيز الجبائي حسب الأهداف المرجو تحقيقها.[1]
- **التعريف الثاني** : الحوافز هي مجموع الإغراءات والتشجيعات التي تقدمها الدولة لاستقطاب المستثمر للاستثمارات في مجال معين.[2]
- **التعريف الثالث** : التحفيز أو التحريض الجبائي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذه الدولة لصالح فئة معينة لغرض توجيه نشاطهم والمؤسسة الخاصة هي المستهدفة الأولى من هذه الإجراءات .[3]

ومنه نستنتج أن التحفيز الجبائي ماهو إلا تسهيلات تقرها السياسة الضريبية في إطار الاختبارات الأيديولوجية والتنموية لتعبئة الطاقات المالية والبشرية في سبيل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية .

---

[1]-بليل فدوى،**دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر**،ماجستير،المدية،2012،ص48

[2]-منصوري زين،**واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد2،ص135

[3] بانشودة رفيق،داني معاشو،**تحليل سلوك المؤسسة تجاع العبء الجبائي وأساليب التحريض**،الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة،جامعة البليدة،ماي2003،ص49

ثانيا: خصائص التحفيز الجبائي

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص الخصائص التالية:[1]

1-إجراء اختياري : أي أن للأعوان الاقتصاديين المستثمرين خاصة حرية الاختيار بين الاستجابة و الرفض لما تحتويه سياسة التحفيز الجبائي دون أن يترتب عن ذلك أي جزاء .

2- إجراء هادف : من خلال المفاهيم السابقة ، فان التحفيزات الجبائية الممنوحة على شكل إعفاءات تخفيضات وتسهيلات تهدف الدولة من خلالها إلى التأثير على القرار الاستثماري باعتبار أن أي الاستثمار يعد أساس التنمية الاقتصادية، وذلك بتحفيز المستثمرين على استثمار أموالهم في القطاعات والأنشطة التي تسعى الدولة إلى ترقيتها .

3- إجراء له مقاييس : باعتبار التحفيز موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشروع كتحديد نوعية النشاط ، مكان إقامته والإطار القانوني والتنظيمي المستفيد، وتعتبر هذه المقاييس شرطا ضروريا للاستفادة من المزايا .

4- الوسيلة : أي الوسيلة التي تستخدمها سياسة التحفيز الجبائي لتشجيع وتوجيه الأعوان الاقتصاديين إلى القطاعات والأنشطة المنتجة ذات الأولوية وهي تمنح التسهيلات ، إعفاءات وامتيازات جبائية وهي الأكثر شيوعا

5- السلوك : تهدف الدولة من منح التحفيز ، إحداث سلوك أو تصرف لم يتم التفكير في القيام به من قبل من طرف الأعوان الاقتصاديين .

[1]-يحي لخضر،**دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**،ماجستير،المسيلة،2007،ص21

المطلب الثاني: أهداف التحفيز الجبائي

أولا : الأهداف الاقتصادية

تعمل التحفيزات الجبائية على تشجيع الاستثمار في الدولة ،كما تشجع المكلفين وأصحاب الشركات والمؤسسات والجمعيات الخاضعة للضريبة على دفع الضريبة المستحقة عليهم وذلك حسب النظام والقانون الضريبي ومن هذه الأهداف نذكر ما يلي :[1]

- **تخفيض مخاطر استثمارات معينة** : إن تخفيض مخاطر الاستثمار يتم من خلال التوسع في منح الحوافز والإعفاءات الضريبية باعتبار أن هناك متزايدة بينما وبين جذب الاستثمارات التي تعتبر عامة قوية لتسمية الدخل القومي .
- **تحسين ربحية الاستثمارات** :من المعلوم أن ربحية الاستثمارات تزداد من خلال منح حوافز ضريبية حيث تعمل تلك الحوافز على تحقيق اكبر عائد اقتصادي واجتماعي للمؤسسة وتؤدي إلى تحسين ربحية الاستثمارات .
- **زيادة الأنشطة المنتجة في المجتمع** :تعمل الإعفاءات والحوافز الضريبية التي يتم منحها للمكلفين و أصحاب المهن المختلفة على تشجيعهم لدفع الضرائب و المستحقات المطلوبة منهم، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الأنشطة التي يقومون بالعمل من خلالها .

[1] محمود نمر مهاني ،**اثر الحوافز التشجيعية في قانون الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة** ،ماجستير ،فلسطين،2010،ص19

ثانيا : الأهداف الاجتماعية:[1]

- المساهمة في امتصاص البطالة عن طريق توفير مناصب شغل جديدة ،فالامتيازات الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من توفير موارد مالية تسمح بإعادة استثمارها بتكوين وإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية ،والتي تتطلب حتما وجود يد عاملة جديدة لتسييرها .
- تشجيع الاستثمار في المناطق النائية لتحقيق التوازن الجهوي الناتج عن تمركز المستثمرين في المدن الكبرى

وانطلاقا من كل هذه الأهداف الفرعية تحاول سياسة التحفيز بلوغ الهدف الأسمى وهو دفع عجلة التنمية الاقتصادية التي ستنتج عنها بالضرورة التنمية الاجتماعية .

ويكمن هدف الدولة من سياسة التحفيز الجبائي في الوصول إلى وضع أفضل لاقتصادها ومستوى أحسن لمجتمعها ،إلا أن ذلك يتطلب منها تعبئة كل الطاقات المادية والبشرية المتاحة ،وتكييفها ضمن مخططاتها التنموية واختياراتها الإيديولوجية.

[1] صحراوي علي ،**مظاهر الجباية في الدول النامية واثرها على الاستثمار الخاص من خلال اجراءات التحريض الجبائي** ،رسالة ماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،1992،ص 23

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التحفيز الجبائي و الشروط المتحكمة فيه

تنقسم العوامل الضريبية إلى عوامل ذات طابع ضريبي وعوامل ذات طبع غير ضريبي

أولا: العوامل المؤثرة في التحفيز الجبائي

1-العوامل ذات الطابع الضريبي :

تتخلص العوامل ذات الطابع الضريبي والتي تؤثر على عملية التحفيز الضريبي فيما يلي : [1]

- **طبيعة الضريبة محل التحفيز:** إن الضرائب سواء كانت مباشرة يختلف تأثيرها على المؤسسة والمشروع الاستثماري، وعليه لابد من اختيار الضرائب التي يكون لها تأثير كبير على قرارات المشروع الاستثماري لكي تكون محل عملية التحفيز الضريبي على الضرائب
- **شكل التحفيز الضريبي** :فالتحفيز الضريبي يأخذ عدة أشكال وعليه فلا بد أن يكون شكل التحفيز الضريبي مشجعا لإقامة المشاريع الاستثمارية وفي هذا الإطار نجد أن الإعفاءات الضريبية تعتبر ذات فعالية اكبر من الأشكال الأخرى لأنها تساعد في تخفيض تكلفة المشروع الاستثماري مما يشجع المستثمرين على القيام بالاستثمار مادام أنهم لا يدفعون شيئا من الضرائب .
- **زمن التحفيز الضريبي:** فعند تطبيق إجراءات التحفيز الضريبي ينبغي مراعاة عامل الزمن سواء من حيث توقيت وضع التحفيزات أو مدة سريانها فلا بد من تطبيق عملية التحفيز الضريبي في الوقت المناسب وبالمدة الكافية فمثلا المشروعات الضخمة تتحمل تكاليف باهضة عند بداية نشاطها (في السنوات الأولى) فمن الاجدر تقديم التحفيزات في هذه الفترة كما ان ذات المشاريع تكون الغالب في السنوات الأولى تحقق خسائر فمن غير المعقول أن تمنح لها إعفاءات من الضريبة في هذه السنوات .
- **مجال تطبيق التحفيز الضريبي:** حيث ينبغي تحديد واختيار المشاريع الاستثمارية التي تخضع لعملية التحفيز الضريبي وكذا المواد واللوازم والوسائل التي يستلزمها المشروع والتي تكون محل عملية التحفيز الضريبي وعموما يدخل هذا العامل في سياق الشروط التي تسهم في نجاح عملية التحفيز الضريبي.

[1]-قاشي يوسف،**فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية**،ماجستير،بومرداس،2009،ص124

2-العوامل ذات الطابع غير الضريبي

هناك عوامل خارجية لها أهميتها ودورها في التأثير على سياسة التحفيز الجبائي من حيث توفر المناخ الملائم الذي يسمح بالقيام بالأدوار التي وضعت من اجلها وهي العناصر التالية :[1]

- **العنصر السياسي**: يراعي كل مستثمر سواء كان محلي أو أجنبي في اتخاذه القرار الاستثماري الحالة السياسية لمكان الاستثمار لهذا فان الاستقرار السياسي يعتبر احد المتطلبات الهامة لنجاح أي مشروع استثماري حيث أن غيابه يزيد من نسبة المخاطرة من حيث الخسارة ومن ثم فان سياسة التحفيز الجبائي لن يكون لها دور فعال في اتخاذ قرار الاستثمار في ضل وضع سياسي متدني ومضطرب خلل في الاستقرار.
- **العنصر الإداري** :يؤثر مستوى ونوعية المعاملات الإدارية في نجاعة سياسة التحفيز فكلما كان هناك معوقات إدارية كالبيروقراطية الرشوة ....الخ كلما اثر ذلك سلبا على فعالية الإجراءات التحفيزية لهذا لابد من توفير أجهزة إدارية تتميز بالكفاءة والنضج القانوني والتنظيمي تسهر على عملية التحفيز .
- **العامل التقني** :تساهم البنية الاقتصادية بقسط كبير في توفير بيئة ملائمة للاستثمار وبالتالي نجاح سياسة التحفيز الجبائي فالدول التي تتوفر على هياكل تقنية متطورة بما في ذلك وجود مناطق صناعية تسهيلات الاتصال والتموين العام يكون لها الحظ الأكبر في استقطاب المستثمرين الخواص.
- **العامل الاقتصادي** :تستدعي فعالية سياسة التحفيز الجبائي وجود وضعية اقتصادية مشجعة من حيث وفرة الأسواق اليد العاملة المؤهلة ومصادر التموين بالمواد الأولية وكذا وجود شبكة الاتصالات والتسهيلات المتعلقة بالتعاملات الاقتصادية والمالية الخارجية بالإضافة إلى استقرار العملة ومرونة سياسة الأسعار والائتمان (مقدار القروض والسلف الممنوحة من طرف النظام المصرفي).

[1]-بليل فدوى،**مرجع سبق ذكره**،ص53،54

ثانيا: الشروط المتحكمة في سياسة التحفيز الجبائي

تتحقق فعالية الحوافز الجبائية لصالح الأنشطة التي تساهم بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، بتوفر مجموعة من الشروط أهمها:[1]

- أن يصاحب التخفيض في أسعار الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية المرغوبة زيادة معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة .
- أن يكون العبء الضريبي النسبي قبل تخفيض سعر الضريبة على الأنشطة المرغوبة كبير نسبيا، مما يجعل من تخفيض الضريبة ميزة جبائية فعالة .
- أن تصبح العلاقة بين الأرباح النسبية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية المرغوبة و الأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة بعد الضريبة في صالح المجموعة الأولى من الأنشطة و في غير صالح المجموعة الثانية، و بمعنى آخر يتعين أن يصاحب التخفيض في معدلات الضرائب على أرباح الأنشطة الاقتصادية المرغوبة التغير في الأرباح النسبية لصالح تلك الأنشطة.

[1] قرقوس فتيحة، النظام الجبائي و الاستثمار، مذكرة ماجستير في الحقوق ، الجزائر، 2000، ص91.

المبحث الثاني:أدوات وأشكال التحفيز الجبائي

إن مختلف سياسات التحفيز الجبائي تطمح إلى تحقيق أهداف معينة ،حيث أنها تعتبر بمثابة تكاليف ممنوحة لتسهيل الاستغلال في النشاطات الاقتصادية ،وهذه التحفيزات تكون في شكل إجراءات وأدوات، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أدوات التحفيز الجبائي ومختلف أشكاله.

المطلب الأول :أدوات التحفيز الضريبي

من أدوات التحفيز الجبائي نذكر ما يلي : [1]

1- **الإعفاء الضريبي** : هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة وذلك حسب أهمية النشاط ، حجمه موقعه الجغرافي، نظافة كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل ، وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل إلى 15 سنة في بعض الدول .

غير أن طريقة الإعفاء الضريبي يشوبها العديد من المشاكل والعيوب منها :

- مشكلة تحديد تاريخ بدء الإعفاء الضريبي فصل تحتسب من تاريخ الحصول على الموافقة بإنشاء المشروع أم من تاريخ الإنتاج .
- عند تحقق أرباح ضئيلة عن المشروع الاستثماري أو خسائر في السنوات الأولى من بدء النشاط فهذه الخسائر لا يتحقق عليها ضرائب في الأصل .
- لجوء المستثمر إلى تصفية المشروع بعد نهاية الإعفاء الضريبي خاصة إذا كان المشروع تجاريا أو صناعات استهلاكية ، وربما إنشاء مشروع أخر جديد للتمتع من الإعفاء من جديد في نفس الدولة أو الانتقال لدول أخرى يتمتع بإعفاء جديد .

2- **التخفيضات الضريبية** : هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح ، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءا على توجهات السياسية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة .

[1]-طالبي محمد،**مرجع سبق ذكره**،ص318

ومن وجهة نظرنا فان التخفيضات الضريبية أكثر جدوى من طريقة الإعفاء الضريبي وذلك للاعتبارات التالية:[1]

- أهم مشاكل استخدام طريقة الإعفاء الضريبي هو أنها وسيلة يستخدمها المستثمر للتهرب الضريبي خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي قصير الأجل .
- إن ما يهم المستثمر هو المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء ، باعتبار هذا الأخير مؤقت وهذا خاصة في حالة المشروع العمر الإنتاجي طويل الأجل .

3-**المعدلات التمييزية** : ويقصدها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح .

4- **نظام الاهتلاك** : يمكن تعريف الامتلاك على انه الإثبات المحاسب للنقص الذي يحدث بفعل الاستخدام أو عامل الزمن يمكن أن يؤثر نمط الامتلاك- التي يمكن استخدامها لتشجيع الاستثمارات الخاصة ،وتوجيهها في الأنشطة الاقتصادية المرغوبة ،والتي تحقق مزيدا من الفعالية في عملية التنمية الاقتصادية .

اعتبر المشرع الضريبي الاهتلاك كتكلفة تتحملها المؤسسة لذلك عدم إدماجها في الدخل الخاضع للضريبة مما يسمح بتخفيض أعباء النفقات الاستشارية للمؤسسة بشكل أسرع وبالتالي اهتلاك كلي للنفقات المتعلقة بالاستغلال ،كما يساعد على مضاعفة السيولة النقدية للمؤسسة . [2]

5- **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة** :وتتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة ،وبتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة. [3]

[1] طالبي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 319 .

[2] -حامد عبد المجيد دراز ،**السياسات المالية** ،الدار الجامعية،الإسكندرية،2002،ص226

[3] -طالبي محمد،**مرجع سبق ذكره**،ص318

المطلب الثاني: أشكال التحفيز الجبائي

يأخذ التحفيز الجبائي عدة أشكال وتنقسم إلى :

أولا : تحفيزات جبائية خاصة بالاستثمار

من التحفيزات الجبائية الخاصة بالتشغيل نذكر ما يلي :

1**– الإعفاء الضريبي** : يقصد بالإعفاء الضريبي «إسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضرائب المستحق عليها مقابل الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة معينة او في ظروف معينة »[1]

ويأخذ هذا الإعفاء شكلين :[2]

- **إعفاء دائم** :هو عدم دفع المكلف لضريبة معينة أو مجموعة من الضرائب والرسوم طوال حياة المشروع ، وتمنح الدولة هذا الإعفاء إلى أنشطة محدودة وتكون موجهة لمناطق وفئات معينة .
- **إعفاء مؤقت** :هو عدم دفع الضريبة أو مجموعة من الضرائب والرسوم لمدة معينة من حياة المشروع ويهدف إلى تشجيع المؤسسات حديثة وتخفيف العبء الضريبي حتى تتمكن من الانطلاق الصحيح في ممارسة نشاطها .

2– التخفيض الضريبي : [3]

يعرف بأنه «إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع اقل من المعدلات السائدة أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة».

ويصنف التخفيض الضريبي إلى صنفين :

- **التخفيض في معدل الضريبة** :أي فرض الضريبة مع التمييز كان يقرر المشرع الجبائي معاملة متميزة لنوع معين من المكلفين تتمثل في تصميم جدول المعدلات الضريبية .
- **التضييق من الوعاء الخاضع للضريبة** :ويتعلق بالتكاليف الواجبة الخصم ،فكلما زادت هذه التكاليف والنفقات كلما كان ذلك أكثر تحفيزا للمستثمر باعتبار إن الضريبة تفرض على صافي الربح .

---

1 صابر عباسي ، محمود فوزي ، **اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية** ، مجلة الباحث ،عدد 12 ص 122

[2] ثابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة و القطاع الخاص، دراسة حالة ولاية تلمسان، ماجستير، تلمسان، 2012، ص48.

[3] يحي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص24.

3-**الإجراءات الضريبية التقنية** :هي المعالجة الضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة ،ويترتب عليها اثار ضريبية تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي من خلال:

- **نظام الاهتلاك المعجل** :بالإضافة إلى نظام الاهتلاك (ثابت، متناقص، متزايدة)والتي تمنح امتيازات لصالح المؤسسة ،قد لجأت بعض الدول إلى استخدام «نظام الاهتلاك العجل»الذي يعرف بأنه: «استهلاك لقيمة الأصل التاريخية خلال مدة زمنية تقل عن العمر الإنتاجي »[1]
- **إمكانية نقل وترحيل الخسائر(ترحيل العجز)**: تعتبر هذه التقنية حافزا بالنسبة للمؤسسة ،بحيث نجد المؤسسات التي تحقق خسائر في السنوات الأولى من نشاطها تحملها على السنوات اللاحقة بشرط ألا تتجاوز مدة نقل الخسائر خمس سنوات ،وهذه الوسيلة تعمل على خصم الخسائر المحققة مثلا في السنة الماضية من الربح المحقق في السنة الحالية ،وإذا لم يغط الربح تلك الخسارة يتم خصم الخسارة المتبقية من الربح المحقق في السنة الموالية وهكذا حتى السنة الخامسة.[2]

[1] صابر عباسي , محمود فوزي، **اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث عدد 12، 2013 ص122 .

[2] سميرة عمروش، حجار مبروكة، دور السياسة الجبائية في اتخاذ قرار الإستثمارفي المؤسسة الاقتصادية، مداخلة ، ص3.

ثانيا : التحفيز الجبائي الخاص بالتصدير

من بين العمليات الاقتصادية التي تولي لها الدولة عناية خاصة نجد التصدير نظرا لدوره الرائد من حيث توفير العملة الصعبة ،وتحقيق بعض التوازنات الاقتصادية الهامة ومن جملة الإجراءات التي اتخذتها الدولة لترقية التصدير وتنميته، هناك امتيازات جبائية نذكر منها:[1]

1/**الحوافز الخاصة بالضريبة على الدخل** :تكون هذه الحوافز إما إعفاءات كلية للمداخيل المحققة من عملية التصدير، وإما تخفيضات جبائية جزئية تتحدد في شكل سعر موحد أو وفقا لسلم تدريجي معين.

2/**الحوافز المتعلقة بحقوق الجمارك**:لا يختلف هذا النوع من الامتيازات عن تلك التي أشرنا إليها فيما يخص الاستثمار ،بحيث يتم تشجيع الصادرات وفقا لهذه الامتيازات بتخفيض عبء الحقوق الجمركية على الصادرات وتتحدد نسبة التخفيف وفقا لمعايير نذكر منها :

- أهمية السلعة وحتى المؤسسة المصدرة نفسها .
- حجم الطلب عليها في الأسواق العالمية .
- ما تحققه من نفقات في العملة الصعبة على البلد المصدر .

3/ **الحوافز المتعلقة برقم الأعمال** :يعتبر إعفاء الصادرات من الضرائب على رقم الأعمال والرسم علة القيمة المضافة من الأساليب التحفيزية المهمة لتشجيع دفع الضريبة ومنه تشجيع التصدير التي تعتمدها الدولة التي ترتكز إيراداتها على هذا النوع من الضرائب حيث يمنح هذا النوع من الإعفاء المنتجات المصدرة قدرة على الانتشار في الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة.

[1]- بليل فدوى، **مرجع سبق ذكره**، ص 67

ثالثا : التحفيز الجبائي الخاص بالتشغيل

إن التحفيزات الخاصة بالتشغيل تتجلى فيما يلي : [1]

1/**الامتيازات الجبائية** :تمنح المؤسسات المشغلة لليد العاملة إمكانية الخصم من دخلها الخاضع للضريبة مبالغ محددة لكل شخص تم تشغيله وكل منصب عمل تم توفيره في المشروع الاستثماري هذا الإجراء يمكن أن يخفض من تكلفة اليد العاملة بالنسبة لأرباب العمل .

2/**التخفيض الضريبي**: وتعني إخضاع الممول بمعدلات ضريبية اقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نظير التزامهم بتقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم انجازها معهم لصالح إدارة الضرائب .

3/**الرفع من كلفة رأس المال**: يمكن جعل استخدام اليد العاملة ذات فعالية بشكل اكبر وإذا تمت الزيادة في كلفة رأس المال كان تفرض ضرائب مرتفعة على التجهيزات وهذا الإجراء يمكن أن يؤدي إلى النتائج التالية :

_ زيادة إيرادات الدولة على عكس الحوافز المباشرة للتشغيل .

_ تحويل الأرباح.

_ ضمان عدم التعرض لأي تأميم.

_ ضمان عدم التحكم الدولي في حالة نشوب نزاع بين الدول المستثمرة .

1 عزوز علي،**الحوافز الجبائية في القطاع الفلاحي ودورها في دعم الأمن الغذائي**،الملتقى الوطني السابع حول المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية،شلف2014،ص2

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تعرضنا إلى المفاهيم العامة والمتداولة الخاصة بالضريبة باعتبارها وسيلة وأداة تدخل اقتصادي واجتماعي، ومن خلال هذه المفاهيم توصلنا إلى أن التحفيزات الضريبية عبارة عن إيرادات جبائية تمنحها الدولة ضمن سياستها الاقتصادية المنتهجة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين والذين يلتزمون بشروط معينة تحددها الدولة.كما أن هذه التحفيزات على اختلاف الأساليب المتبعة فيها فإنها تعتبر دافع فعال لتشجيع كل من الاستثمار، التشغيل،التصدير.

تمهيد:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لازدهار الاقتصاد في الدول ولذلك تحظى هذه المؤسسات باهتمام كبير من المسؤولين بحيث توفر لهذه المؤسسات الظروف الملائمة لنشأتها واستمرارها لأنها تعتبر مصدر للابتكار والتجديد وتنوع النشاطات وتساهم في الارتقاء بالاقتصاد وقد أخذت اهتمام كل من الدول المتقدمة والدول النامية ، ومن خلال هذا الفصل تطرقنا إلى تعريف المؤسسة الاقتصادية وأنواعها وتكلمنا بشكل مفصل عن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذكرنا أهم مزاياها وأهميتها من وجهة نظر كل طرف وذلك من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية وأنواعها .

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها .

المبحث الأول : المؤسسة الاقتصادية وأنواعها

مصطلح المؤسسة l'entreprise و المشتق من كلمة Entreprendre و التي تعني التعهد أو الالتزام بفعل عمل ما يكتسي أهمية كبرى أي التكفل بمهمة هامة نسبيا، و من ثم فإن هذا العمل يتضمن بعض المخاطر ، و سوف نتطرق لبعض التعاريف الخاصة بالمؤسسة ، دورها و خصائصها

المطلب الأول : تعريف المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة الاقتصادية تعاريف عديدة نذكر منها :

- المؤسسة هي: " تنظيم إنتاجي معين ، الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيراد الكلي الناتج من ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها و تكاليف الإنتاج [1]
- المؤسسة هي: " هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا، في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل سلع و خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة معينة وملائمة. " [2]
- تعرف المؤسسة على أنها: " الوحدة الإنتاجية التي تقوم على أساس العمل الجماعي للعاملين فيها و المزودين بالموجودات الماديةٍ و المالية و التي تهدف إلى مزاولة الإنتاج، وإعادة الإنتاج الموسع و تزويد المواطنين باحتياجاتهم".[3]

مما سبق نستخلص التعريف التالي:

المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها كل من الوارد المادية و الموارد البشرية لتحقيق انتاج اقتصادي .

[1] عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2003 ص24

[2] ناصر دادي عدون، **إقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية ، الطبعة الأولى، الجزائر، 1998، ص11

[3] : صمويل عبود، **إقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص59

المطلب الثاني : انواع المؤسسات الاقتصادية [1]

للمؤسسة الاقتصادية أنواع و أشكال مختلفة تظهر فيها تبعا للمعيار القانوني ,المعيار الاقتصادي ، المعيار الحجمي.

أولا : أنواع المؤسسات طبقا للمعيار القانوني:

طبقا لهذا المعيار يمكن أن نجد الأنواع التالية للمؤسسات :

أ-**مؤسسات فردية:**وهي المؤسسات التي يملكها شخص واحد أو عائلة ومن مزاياها :

1- السهولة في التنظيم أو الإنشاء .

2-صاحب المؤسسة هو المسؤول الوحيد والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة وهذا يكون وأفعاله للعمل واتخاذ القرارات, كما يبعد الكثير من الأخطار التي قد تنجد عن وجود الشركاء.

أما عيوبها فتلخص فيما يلي:

1- قلة رأس المال وهذا ما دام صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإمداد مؤسسته بعنصر رأس المال.

2-صعوبة الحصول على قروض من المؤسسات المالية.

3-مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة فهو مسؤول عن كافة ديون المؤسسة.

ب-شركات :تعرف الشركة بأنها عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلي شخصين أو أكثر، يلتزم كل منها بتقديم حصة من المال أو من العمل لأقسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من ربح أو خسارة ، وتنقسم الشركات بشكل عام إلى:

1-شركات الأشخاص : كشركات التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركات ذات المسؤولية المحدودة

2-شركات الأموال : كشركة التوصية بالأسهم وشركات المساهمة واتخاذ القرارات, كما يبعد الكثير من الأخطار التي قد تنجد عن وجود الشركاء.

أما عيوبها فتلخص فيما يلي :

1- قلة رأس المال وهذا ما دام صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإمداد مؤسسته بعنصر رأس المال.

2-صعوبة الحصول على قروض من المؤسسات المالية.

3-مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة فهو مسؤول عن كافة ديون المؤسسة.

[1] عمر صخري مرجع سبق ذكره ص28 .

ب– شركات: تعرف الشركة بأنها عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلي شخصين أو أكثر ، يلتزم كل منها بتقديم حصة من المال أو من العمل لأقسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من ربح أو خسارة ، وتنقسم الشركات بشكل عام إلي:

1–شركات الأشخاص: كشركات التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركات ذات المسؤولية المحدودة

2–**شركات الأموال:** كشركة التوصية بالأسهم وشركات المساهمة

ثانيا: أنواع المؤسسات طبقا للمعيار الاقتصادي : [1]

وقفا لهذا المعيار نقسم المؤسسات إلي:

أ– مؤسسات فلاحيه :تشمل المؤسسة المختصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها و منتجاتها و تربية المواشي حسب تنوعاتها أيضا، بالإضافة إلي أنشطة الصيد البحري وغيرها من النشطات المرتبطة بالرضي والموارد الطبيعية.

ب–مؤسسات صناعية: وتشمل المؤسسات التي تعمل في تحويل الموارد الطبيعية أساسا إلي منتجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسط .ونصنف هذه المؤسسات وفقا لطبيعة النشاط الذي تقوم به إلي:

– مؤسسات تعمل في مجال النشاط الإستخراجي .

–مؤسسات تعمل في مجال النشاط التحويلي

3–مؤسسات القطاع الثالث: وهي تشمل المؤسسات الخدماتية وتشكل كل من النقل ، المواصلات ، المؤسسات الحرفية ، البنوك والمؤسسات المالية ، شركات التأمين ، الخدمات الصحية والفلاحية ، مكاتب الخدمات المحاسبية والإدارية .

[1] ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**،ص 77.

ثالثا : أنواع المؤسسات طبقا للمعيار الحجمي[1]

يمكن تصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم باستخدام المؤشرات التالية : عدد العمال ، رقم الأعمال ، القيمة.

وعندما نأخذ معيار العمال لتحديد حجم المؤسسة نجد ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): تصنيف المؤسسات حسب معيار عدد العمال

نوع المؤسسة	عدد العمال
المؤسسة المصغرة	تشغل من1 إلي 9 أفراد
المؤسسة الصغيرة	تشغل من10 إلي 49 فرد
المؤسسة المتوسطة	تشغل من 50 إلي 99 فرد
المؤسسة الكبيرة	تشغل أكثر من500 فرد
المؤسسة الضخمة	تشغل أكثر من1000 فرد

[1] إسماعيل عرباجي، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية، الجزائر، 1996ص15 .

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من اهتمام الدول بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدورها في النهوض باقتصاد الدول إلا أنها تجد صعوبة في تحديد تعريف لها و تحديد خصائصها و أشكالها و هذا ما يقف عائقا أمام المهتمين بهذا النوع من المؤسسات

المطلب الأول: معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المعايير التي يعتمد عليها في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نوعين معايير كمية وأخرى نوعية، وهي تشمل على سبيل المثال : معيار عدد العمال، رأس المال، مستوى التنظيم، كمية أو قيمة الإنتاج، حجم المبيعات...الخ، وقد يستخدم أي من هذه المعايير منفردا، كما قد يحتاج الأمر لاستخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت، وتكمن مشكلة هذه المعايير في صعوبة الاختيار المناسب بينها:

1المعايير الكمية

إن المعايير الكمية هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية.

أ.معيار عدد العمال :وهو من أهم المؤشرات المستعملة، وهذا بالنظر للسهولة التي يتميز بها وثباته النسبي، خاصة إذا علمنا أن البيانات الخاصة بالعمالة متوفرة في غالبية الدول ويتم نشرها دوريا وبصفة مستمرة لكن على الرغم من هذه السهولة والوفرة في البيانات إلا أن هناك من يرى وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر لأن الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات، حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية،كما أن هناك عوامل أخرى تجعلنا نتوخى الحذر في استعمال هذا المعيار تتمثل في ظاهرة عدم التصريح بالعمال وكذا اشتغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى.[1]

[1] رابح حميدة ، **إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة** مذكرة الماجستير جامعة فرحات عباس سطيف 2011 ص 2و 3 .

ب.معيار رأس المال المستثمر :يعتبر رأس المال المستثمر دون الأراضي و المباني ذو أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاعتمادها بدرجة كبيرة على الموارد الذاتية المتأتية من تعبة المدخرات الفردية، و منه فان هذا المعيار يتغير حسب المكان و الزمان لكل بلد .[1]

ج.المعيار المزدوج :يعتمد هذا المعيار في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة وذلك بالجمع بين المعيارين السابقين، أي معيار العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ . معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة ،وعلى الرغم من أهمية المعايير السابقة إلا أنها تبقي نسبية، فيمكن أن تكون صحيحة في مجال إنتاج معين وغير صحيحة في آخر.[2]

المعايير النوعية : [3]

تسمى أيضا المعايير النظرية، السوسيولوجية أو التحليلية، وباعتبار المعايير الكمية غير كافية، لتوضيح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، فإنه يتم إدراج معايير نوعية تبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أدق. فهي مجموعة من المؤشرات التي تم تحديدها لتعبر عن صفات أو خصائص معينة، متى ما توفرت اعتبرت المؤسسة صغيرة متوسطة أو كبيرة وليس من الضروري توفرها جميعا، ولكن من المهم توفر بعضها و هي:

أ. معيار المسؤولية: من حيث مدى تنوعها أو تحديدها فالمسؤولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة ونهائية للمالك، بحيث هو صاحب القرارات داخل المؤسسة له دور في التأثير على طبيعة التنظيم وأسلوب الإدارة، يجمع بين عدة وظائف في آن واحد.

ب. معيار الملكية: ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود في مجملها إلى القطاع الخاص في شكل شركات (أشخاص أو أموال)، حيث أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية.

ج. معيار السوق: إذا لم تستطع المؤسسة زيادة تصريف منتجاتها مهما فعلت فالأفضل أن يبقى حجم المؤسسة في حدود السوق وغالبا ما تتميز المؤسسات التي لها أسواق صغيرة بالحجم الصغير و التي لها أسواق كبيرة

[1] احمد عارف العساف، **الأصول العلمية و العملية الإدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة** دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الطبعة الأولى 2012 ص 19.

[2] رابح حميدة مرجع سبق ذكره ص 3.

[3] قريشي محمد الأخضر، بوزيد عصام، طيبي عبد اللطيف **التمويل الإسلامي كتوجه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ص 4 .

بالحجم الكبير، وعموما نجد أن حجم المؤسسة يتوقف على طبيعة الطلب، فإذا كان كبيرا وثابتا ويتوقع أن يرتفع في المستقبل أو ينخفض فإن حجم المؤسسة له ما يبرره.

د.معيار طبيعة الصناعة: يتوقف حجم المؤسسة على استخدام الآلات في الإنتاج فنجد بعض الصناعات تحتاج في سبيل إنتاج سلعها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في الصناعات الخفيفة، وهذا عكس ما يحدث في الصناعات الثقيلة تماما.

ه. معيار درجة الاستقلالية المالية: لنسبة الاستقلال المالي أثر في تحديد حجم المؤسسة، فالمؤسسة المستقلة هي مؤسسة لا تكون نسبة 25% **أو** أكثر من رأسمالها أو حقوق الانتخاب في حوزة مؤسسة أخرى أو مشتركة بين عدة مؤسسات لا تتطابق في حد ذاتها مع التعريف الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالفروع التي تتكون من أقل من 500 عامل للمؤسسات الكبيرة لا تؤخذ بعين الاعتبار.

المطلب الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا: تعريف بعض الأطراف المعتمدة

تعريف اللجنة الاقتصادية:

تعرف اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون شرق أسيا والشرق الأقصى الصناعات الصغيرة على أنها مؤسساتٍ تشغل عمالا بأجور و التي لا تستخدم أي قوى محركة ولا يزيد عدد العمال فيها عن50 عاملا أما إذا كانت تستعمل القوى المحركة فلا يتعدى عدد العمال فيها 20 عاملا .[1]

تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة :حيث تعرف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال معيار حجم العمالة حيث جاء أن " المؤسسات المصغرة تشغل من 1 إلي 14 عامل، أما الصغيرة فمن 15 إلي 19 عامل، والمتوسطة من 20 إلي 99 عامل، وتبقي الكبير فهي تشغل أكثر من 100 عامل[2]

[1] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 55

[2] مشري محمد الناصر **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة** مذكرة الماجستير جامعة فرحات عباس- سطيف- 2011 ص 7 .

التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي :يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي [1]:

أ –المؤسسة المصغرة :هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000دولار أمريكي، و كذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي.

ب –المؤسسة الصغيرة :هي التي تضم أقل من 50 موظفا ، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03 ملايين دولار أمريكي.

ج –المؤسسة المتوسطة :عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

ثانيا : تعاريف بعض الدول

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

قدم لنا قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها " تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه

وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدوداً عليا للمؤسسة الصغيرة كما هو مبين في الجدول رقم (2-2).[2]

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير حول : "الاقتصاد الإسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل 2011 "فيفري 24-23 : أيام غرداية – الجزائر ص.3

[2] بلال مشعلي **دور برامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية**، جامعة فرحات عباس سطيف، مذكرة ماجستير، 2011/2010، ص32.

الجدول رقم(2-2) تعريف المؤسسات الصغيرة في أمريكا حسب أوجه النشاط.

مجال النشاط	التعريف
تجارة التجزئة	إرادات المبيعات السنوية أقل من مليوني دولار.
الخدمات	إرادات المبيعات السنوية أقل من مليوني دولار.
تجارة الجملة	إرادات المبيعات السنوية أقل من 8.5 مليون دولار.
الإنشاءات	الإيرادات السنوية أقل من 5 ملايين دولار (متوسط الثلاث سنوات المالية السابقة).
التصنيع	بصفة عامة عدد العمال أقل من 250 عامل، لكن يمكن أن يصل إلى 1500عامل اعتماداً على مستوى الصناعة.

مصدر: بلال مشعلي، دور برامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، جامعة فرحات عباس سطيف، مذكرة ماجستير، 2011/2010، ص 33.

تعريف اليابان[1]

لقد عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في آسيا تطورا ملحوظا خاصة في اليابان، الهند ، كوريا الجنوبية وعلى ذكر اليابان فقد أعطته أهمية كبيرة لما يلعبه هذا النوع من المؤسسات من دور فعال في الاقتصاد الياباني وهنالك معياران تعتمد عليهما هذه المؤسسات في اليابان ، الأول يتعلق بالملكية، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان هي ملك لجماعة وليس لشخص واحد، أما المعيار الثاني فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان تقوم بالمقاولة من الباطن أو التعاقد من الباطن وهو خيار استراتيجي لضمان بقاء واستمرار عمل المؤسسات الصغيرة حيث تقوم هذه المؤسسات بإنتاج منتج لصالح زبون آخر (كبير إجمالا) ويقوم ببيع هذا الإنتاج لصالحه ، وعند الأخذ بمعيار العمالة فإنه تم تصنيف مختلف هذه المؤسسات في اليابان كما يلي :

- مؤسسة صغيرة :من 1 إلى 9 أفراد .
- مؤسسة متوسطة :من 10 إلى 299 فرد.
- مؤسسة كبيرة :من 300 فأكثر.

[1] عثماني عياشة **دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** مذكرة الماجستير جامعة فرحات عباس – سطيف 2011ص 117-118.

التعريف الفرنسي:

مالك مؤسسة صغيرة ومتوسطة هو مستثمر لرأس ماله الخاص ويقوم بالتسيير الإداري والتقني الفعلي لها، مع ضمان الاتصال المباشر والمستمر بالعمال أي وجود استقلالية في التسيير لمدير هذه المؤسسة باعتباره مالكا لرأس مالها مع ضمان اتصال جيد مع العمال .[1]

تعريف المملكة العربية السعودية:

لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، ولكن هناك اقتراح لتعريف هذه المؤسسات وهو كالتالي" :المؤسسة الصغيرة هي تلك التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 20 عامل، ويقدر حجم رأس المال فيها بأقل من مليون ريال سعودي (باستثناء الأرض و المباني) وألا تزيد مبيعاتها السنوية عن خمسة ملايين ريال سعودي[2].

ثالثا : تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر[3] :

لقد تم الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف القانون الجزائري ، حيث أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 18-01المؤرخ في 27رمضان 1422هـ والموافق 12ديسمبر 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر .

فحسب **المادة الرابعة** :يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع و/أو الخدمات، التي تشغل من 1 إلى 250 عامل ورقم إعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار.

و**المادة الخامسة**: أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 50- 250 عامل ورقم أعمالها يتراوح بين 200 مليون - 2 مليار دينار أو الميزانية العامة- السنوية تتراوح بين100 و 500 مليون دينار.

و**المادة السادسة** : تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10و49 عامل، ورقم إعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون.

---

[1] عثماني عياشة، **مرجع سبق ذكره** ، ص 116 .

[2] بلال مشعلي **مرجع سبق ذكره** ص36 .

[3] الجريدة الرسمية رقم 77الصادرة بتاريخ السبت 30رمضان عام 1422هـ الموافق 15ديسمبر 2001م القانون ،01-18المؤرخ 12ديسمبر 2001المتضمن **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ص 5 .

و**المادة السابعة** :تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 1 و9 عمال تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار

المطلب الثالث : أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا : تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على أساس توجهها.

تصنف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على حسب توجهها إلى :[1]

المؤسسات العائلية (المنزلية) : ويكون مكان إقامتها أو نشأتها المنزل ، حيث تستخدم الأيدي العاملة العائلية وتنشئ بمساهمة أفراد العائلة وتنتج منتجات تقليدية للسوق وبكميات محدودة.

- **المؤسسات التقليدية** :يقترب أسلوب تنظيمها من النوع الأول لكونها تستخدم العمل العائلي في إنتاج منتجات تقليدية أو منتجات(نصف مصنعة) لفائدة المصانع التي ترتبط معها من خلال عقد تجاري، وتتميز عن المؤسسات العائلية بكونها قادرة علي الاستعانة بالعامل الأجير وتتميز كذلك- المؤسسة التقليدية- باستقلاليتها عن المنزل بمكان مستقل، وهناك تشابه كبير فيما يخص النوعين لكونهما يعتمدان بشكل كبير على كثافة الرأس المال البشري وتكنولوجيا ضعيفة وقليلة التطور نسبيا.
- **المؤسسة المتطورة والشبه متطورة** :تتميز هذه المؤسسات بكونها تستخدم فنون وأساليب الإنتاج الحديث سواء من ناحية استخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية التكنولوجيا المستخدمة أو المنتجات التي يتم صنعها بطريقة عصرية ومنظمة وطبقا للمعايير والمقاييس العالمية.

ثانيا : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس العمل:

نجد ضمن هذا التصنيف نوعين من المؤسسات[2]:

- **المؤسسات غير المصنعة:**

تجمع هذه المؤسسات بين النظام الإنتاجي العائلي والنظام الحرفي ،وتتميز ببساطة تنظيم العمل والعمليات الإنتاجية واستخدام أساليب وتجهيزات تقليدية في العمل، والتسيير والتسويق . حيث يعتبر

[1] مشري محمد الناصر مرجع سبق ذكره ص13

[2] شعيب أتشي، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية** ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2008، ص 10-11 .

الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكلٍ من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته في الاقتصاد.

أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاطا يدويا يضع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن

- **المؤسسات المصنعة:**

يجمع هذا الصنف المؤسسات المصنعة كلا من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة ب تقسيم العمل، وتعقيد العمليات الإنتاجية، واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضًا من حيث طبيعة السلع المُنتجة واتساع أسواقها .

ثالثا : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني

إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد، ففي الأنظمة الليبرالية تسود أشكال الملكية الخاصة، بينما في الأنظمة الاقتصادية الموجهة يكون تدخل الدولة كبيرا، حيث تسود أشكال الملكية العامة مع وجود أشكال فردية في نطاق محدود في بعض الأنشطة كالزراعة و الخدمات[1].

[1] قنيدرة سمية **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة** مذكرة لماجستير جامعة منتوري –قسنطينة 2009 – 2010 ص 64 .

الشكل رقم (2–1) يبين: الأصناف القانونية للمؤسسات

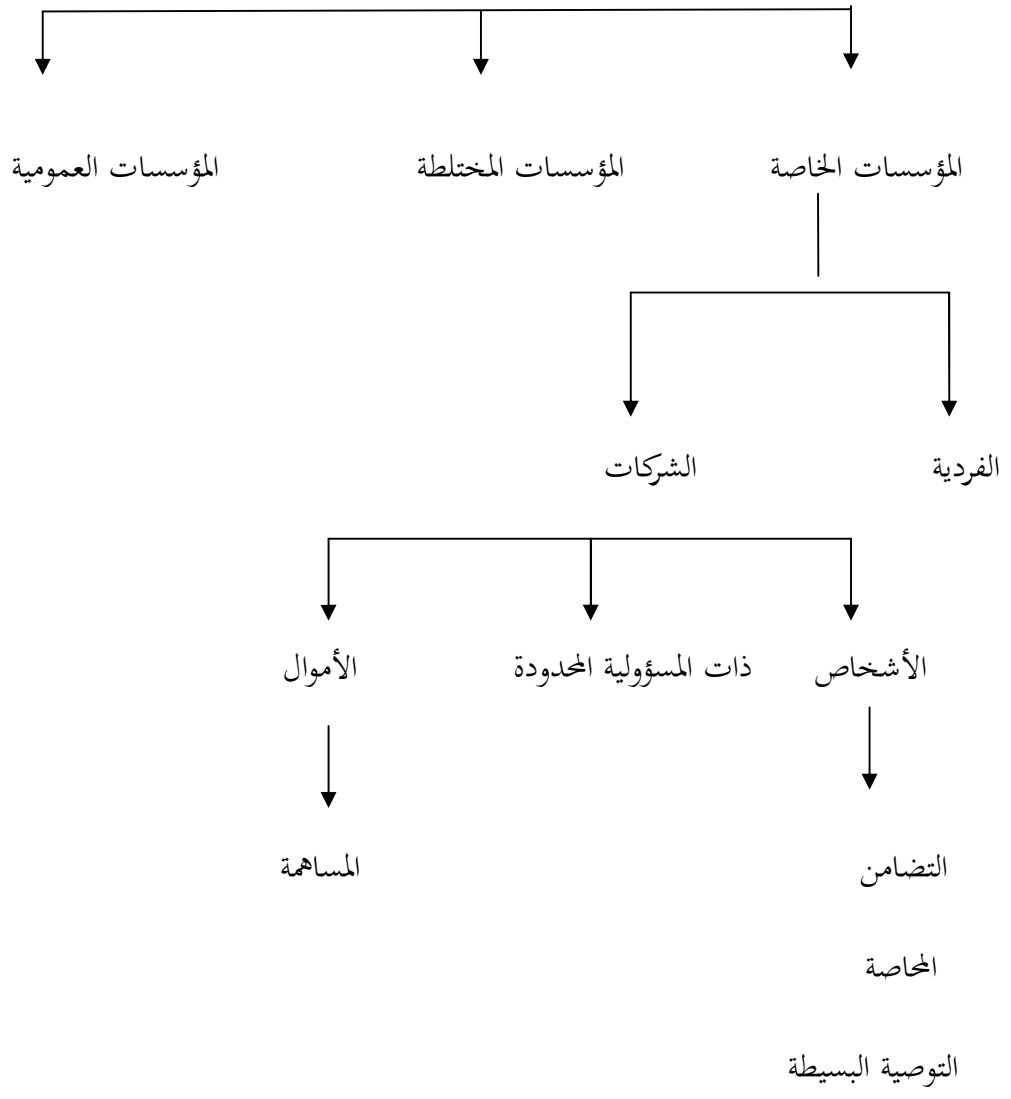

المصدر : قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، مذكرة لماجستير، جامعة منتوري –قسنطينة 2009 – 2010، ص 64 .

المبحث الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مزايا اقتصادية واجتماعية كما أنها تحي بأهمية كبيرة وتختلف أهميتها من طرف لطرف آخر و من خلال هذا المبحث سوف نعرض مزاياها و أهميتها .

المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من وجهة نظر الاقتصاد القومي

تختلف أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب وجهة نظر كل طرف و نذكر هنا:[1]

- المشروعات المتناهية الصغيرة و المتوسطة ضرورة للتنمية الاقتصادية فلا يمكن إقامة مشروعات قومية كبرى أو مشروعات صناعية عملاقة دون الحاجة إلى العديد من المصانع الصغيرة لتزويد المصانع الكبيرة بالخامات والمنتجات التي تدخل في عمليات تصنيعية أخرى كما إن المصانع الكبيرة لا تستطيع تسويق منتجاتها إلا في ضل وجود عدد من المشروعات التجارية الصغيرة التي تقوم ببيع المنتجات و توزيعها في مختلف المناطق الجغرافية، ارتفاع ناتج هذه المشروعات مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج القومي الإجمالي.
- زيادة مستوى الدخل مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة .
- خلق أجيال جديدة من رجال الأعمال و التحول إلى مجتمع الأعمال الذي يخلق روح المنافسة و التطوير و توسيع الأسواق
- تعتبر هذه المشروعات هي الأنسب للمجتمعات الريفية و الشبه الحضرية و تفيد في زيادة معدلات التنمية بتلك المجتمعات و زيادة مساهمتها في الناتج المحلي و من ثم تحقيق معدلات تنمية متوازنة .
- تساهم في تدريب كوادر بشرية جديدة للعاملين حديثي الخبرة و دخول أنشطة جديدة .
- الاستفادة من جهود المرأة في إقامة مشروعات تناسب ظروفها الحياتية
- مرونة اكبر في الوصول إلى كافة المناطق الجغرافية (مقارنة بالمشروعات الكبيرة) مما يودي إلى تنمية متوازنة
- اعتمادية اكبر على المدخرات و الخدمات المحلية .
- هي مشروعات تدعيم سياسة إحلال الواردات و بالتالي تدعيم و تحسين وضع ميزان المدفوعات .
- إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني لأي دولة وخاصة للدول النامية، فهي مصدر لتوليد الناتج الوطني. حيث تسهم في بعض الدول الغربية بأكثر من 40 %من الناتج الوطني. وقد بينت الدراسات والأبحاث الحديثة الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني، وفي التنمية الاقتصادية بصورة عامة . [2]

[1] صلاح حسن مرجع سبق ذكره ص 5 – 6 .

[2] محمد الصغير قريشي، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجلة الباحث** – عدد 2011/09 ص 147 .

- تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع و العاملين جنبا إلى جنب لمصلحتهم المشتركة هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير و تنمية المناطق الأقل حظا في النمو و التنمية و تدني مستويات الدخل و ارتفاع معدلات البطالة .[1]

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أصحاب المشروعات

و تتمثل فيما يلي : [2]

- **الاستقلالية** : حيث يتيح المشروع الصغير لصاحبه الفرصة لتنفيذ أفكاره و استقلالية لإدارة دون العمل تحت إمرة أفراد آخرين .
- **تحقيق ثروة مالية** : إذا ما تم إدارة المشروع الصغير بكفاءة يستطيع صاحب المشروع تحقيق ثروة مالية أضعاف ما يمكن أن يحصل عليه الفرد من العمل لدى الآخرين .

الاستقرار و الأمان : يوفر المشروع الصغير لصاحبه فرصة عمل مثمرة و مباشرة دون الحاجة للبحث عن وظيفة في زمن زادت فيه البطالة .

- **التخطيط الجيد للمستقبل** : يحقق المشروع الصغير الأمان لصاحبه و الذي ينعكس على أدائه ايجابيا ، مما يساعد الفرد على تحقيق طموحاته في توفير مستقبل زاهر لأسرته .
- **إثبات الذات** : من أهم حاجات الإنسان المتعددة التي يسعى لتحقيقها إثبات ذاته في القدرة على النجاح ليكون من صفوة رجال الأعمال الناجحين .

المطلب الثالث: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مزايا نذكر منها :

أولا:الخصائص الاقتصادية

من أهم المزايا الاقتصادية لدينا :[3]

- إيجاد فرص عمل كبيرة باستثمارات محدودة مما يساعد على التخفيف من مشكلة البطالة و علاج حالة الفقر المنتشرة في الدول النامية.

---

[1] ليث عبد الله القهوي، بلال محمود **المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية** الطبعة 1 دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع – عمان 2012 ص33 .

[2] صلاح حسن مرجع سبق ذكره ص 6- 7 .

[3] صلاح حسن، **التطورات و المتغيرات الاقتصادية الدولية دعم و تنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر دار الكتاب الحديث** 2013 ص **7-8**-9 .

- عدم الحاجة إلى رأس مال كبير و الاعتماد على المستلزمات الإنتاجية المحلية مما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع و الخدمات بدلا من إستيرادها من الخارج و بالتالي دعم ميزان المدفوعات
- استخدام تكنولوجيا اقل دون الحاجة لإستيرادها من الخارج
- إمكانية استغلال مساحات صغيرة لإقامتها مما يقلل من تكاليف البنية الأساسية الأزمة لها
- تتميز بالمرونة في أعمالها و منتجاتها بما يمكن من تعديلها حسب الظروف
- تعمل على توطين الصناعة في المناطق الريفية و الحضرية مما يحقق الاستقرار و التوزيع المتوازن للسكان والتنمية المتوازنة بين الريف و الحضر .
- تقوم بدور هام في تغذية الصناعات الكبيرة ببعض مستلزمات الإنتاج بتكلفة اقل مما لو تم إنتاجه في المصنع الكبير أو استيرادها من الخارج
- المساهمة في عمليات التنمية بمفهومها الشامل من حيث اعتبارها من أهم المحور الإستراتجية التي تعتمد عليها اقتصاديات دول العالم .

ثانيا : الخصائص الاجتماعية

و نذكر ما يلي : [1]

- تتميز الدول النامية بكثافة سكانها ، و قيام هذه الصناعات المحلية في الأقاليم يوقف التدفق السكاني إلى المدن الرئيسية نسبيا .
- إن تنمية هذه الصناعات بتشجيع التدريب المهني و توعية العاملين و يؤدي إلى رفع مستوى هذه الصناعات و التي تولد لأصحابها الشعور بالكرامة و الإحساس بالمسؤولية .
- إن تنمية هذه الصناعات يؤدي إلى رفع المستوى المادي و الأدبي للعاملين
- تساهم هذه المشروعات في إيجاد فئة رجال الأعمال و المنظمين و تنمية رواد الأعمال الذين يقودون عملية التنمية و تتوقف معدلات الاستثمار و فعاليتها على كفايتهم .

[1] صلاح حسن نفس المرجع السابق ص 9، ص10 .

خلاصة:

رغم وجود صعوبة في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختلاف معايير تعريفها من بلد لأخر إلا أن الجميع يتفق في كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في النهوض باقتصاد الدول بحيث تعتبر هذه المؤسسات البداية لنشأة مشاريع كبيرة كما أنها تساهم في تعدد النشاطات القائمة وتساهم في خفض مستوى البطالة ولهذا تحظى باهتمام كبير سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية بحيث توفر كل الظروف الملائمة لخلق هذه المؤسسات .

تمهيد:

تواجه الدولة عدة تحديات فرضتها التغيرات الاقتصادية المتسارعة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تقوية وتعبئة الموارد الإنتاجية وتعزيز كفاءة استخدامها .

وفي سبيل بلوغ هذا الهدف من ابرز الخطوات التي قامت بها الدولة هي إعادة النظر في سياستها الضريبية ومعرفة اثر تحفيزاتها الجبائية على القطاع العام والخاص، وباعتبار أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي الخلية الأساسية للاقتصاد كان لابد من فتح المجال للمشاركة في النشاط الاقتصادي وتعظيم دوره وتأهيله .

وعليه أصبحت هذه المؤسسات مطالبة بالقيام بدور رئيسي في دفع عجلة التنمية من خلال خلقه لقيمة مضافة في الاقتصاد وتوفير مناصب شغل والإنتاج ومساهمتها في زيادة الناتج القومي الإجمالي.

وهذا ما سنعرضه في الفصل الثالث من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الأثر الاقتصادي للتحفيزات على مستوى المؤسسات.

المبحث الثاني : الأثر الاقتصادي للتحفيزات على المستوى الكلي .

المبحث الثالث : أثار أخرى للتحفيزات الجبائية.

ومن خلالها سنوضح بشكل موضح كيف تؤثر التحفيزات على الاستثمار، الاسعار، و مساهمتها في خلق فرص عمل، كما نوضح كيف تؤثر على النشاطات البيئية و السياسية و حتى الثقافية .

المبحث الأول : أثر التحفيزات الجبائية على مستوى المؤسسات

تستهدف التحفيزات الجبائية بالدرجة الأولى المؤسسة الاقتصادية وخاصة الصغيرة منها والمتوسطة باعتبارها الخلية الأساسية للاقتصاد ،وذلك بتقديم الامتيازات الفعالة لتشجيعها لما لها من أثار اقتصادية خاصة فيما يخص مستوى التشغيل ،الاستثمار وكذا على معدل الصادرات، وهذا ما سنستعرضه في المبحث الأول .

المطلب الأول: أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار والإنتاج

أولا: اثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار : [1]

في الواقع نجد معظم النصوص التي ينص عليها قانون 93-12 المؤرخ في 1993/11/05 كان يسعى إلى منح الدعم المالي للمستثمرين و ذلك من خلال تقديم إعفاءات لصالح المستثمرين ، حيث تعتبر هذه التحفيزات من بين أهم الدوافع التي تشجعهم على القيام و إنشاء مشاريعها الاستثمارية مع التذكر بان هذه الإعفاءات تشكل عبء مالي تتحمله الدولة .

1 – تخفيف تكلفة الاستثمارّ : طبقا للمرسوم المتعلق بتوجيه الاستثمار ، تعتبر الجباية من الأدوات المحفزة لخلق المؤسسات و لاقتناء المعدات ، وذلك من خلال التسهيلات الضريبية المرتبطة بالعملية الإنتاجية و ذلك في قوانين محددة خلال كل مرحلة انجاز استغلال ، إن هذه التحفيزات لها دور كبير في زيادة إنشاء المشاريع الاستثمارية من جهة و تخفيض التكلفة من جهة أخرى ، هذا من خلال الإعفاءات والتخفيضات الضريبية و الجمركية .

2– الرفع من مردودية الاستثمار : يسعى كل مستثمر إلى تحقيق اكبر ربح ممكن ، فعند قيام أي مؤسسة بالاستثمار فإنها تبحث بالدرجة الأولى على اكبر فائدة ممكنة وهذا يعني تحقيق اكبر مردودية، غير انه من بين العوائق التي تواجه المستثمرين لتحقيق ذلك هو الجانب الضريبي، ومن اجل ذلك قامت الدولة بوضع سياسة التحفيز الجبائي لتخفيف هذا العبء من خلال الإعفاء والتخفيض من الضرائب المفروضة على هذه الاستثمارات خلال فترة قيامها بالمشروع، كل هذا يمكن أن يساعد أكثر على تحقيق مردودية اكبر .

[1] محمود نمر توفيق مهاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

ثانيا: أثر التحفيزات الجبائية على الإنتاج

تمارس التحفيزات الجبائية تأثيرها على حجم الإنتاج داخل المؤسسة بطريقة مباشرة وأخرى غير مباشرة وذلك من خلال: :[1]

1- **تأثيرها المباشر على حجم الإنتاج:** ذلك من خلال التأثير على مستوى الربح المتحقق من العمليات الإنتاجية ،وذلك من خلال نقل المنتجون أصحاب رؤوس الأموال للعبء الضريبي المفروض على إنتاجهم إلى المستهلكين وبالتالي فإن أثرها على حجم الإنتاج ستكون ايجابية ،حيث سيزيد الإنتاج ويتضاعف فالمنتجون سيزيدون من استثماراتهم وتوظيف رؤوس أموالهم في الإنتاج.

2- **تأثيرها على رأس المال**

و يتضح ذلك من خلال :

- الأثر على الطلب على رأس المال :يتوقف هذا الأثر على فرص الربح المتاحة للمنتجين ،حيث يترتب على منح إعفاءات و تخفيضات زيادة في معدلات الربح المحققة ،فان الطلب على رأس المال وتوظيف رؤوس الأموال سوف يزيد ،مما يؤثر على حجم الإنتاج إيجابا ،وتزيد معدلات النمو.
- الأثر على عرض رأس المال:يتوقف هذا الأثر على فرص تكون الادخار ،حيث يترتب على منح التحفيزات زيادة في تجمعات الادخار المتحققة ،فان عرض رؤوس الأموال المعدة للاستثمار سيزيد ويتضاعف ،وبالتالي زيادة في حجم الإنتاج،ومن ثم زيادة في معدل النمو الاقتصادي .

[1] عفيف حميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، سطيف، 2014، ص83.

المطلب الثاني: اثر التحفيزات الجبائية في خلق فرص عمل :[1]

يعد ارتفاع معدل البطالة تجسيد لضعف الاستثمارات ،فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي المسؤولة عن ذلك كما أنها العامل الرئيسي في تحديد حركة مستوى التشغيل والبطالة في أي اقتصاد.

أن تنمية وتوسع القطاع الخاص واتساع دوره في النشاط الاقتصادي يزيد إمكانية هذا القطاع على خلق المزيد من فرص العمل .ففي اقتصاديات الدول المتقدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوحدها تلعب دور هاما في التشغيل وبالتالي مساهمتها في حل مشكل البطالة .

أما بالنسبة للدول النامية والمنطقة العربية بصفة خاصة نجدها من أكثر مناطق العالم المصابة بالبطالة بكل أنواعها وتشير البيانات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات الماضية إلى رفع معدل البطالة في البلدان العربية يبلغ نحو 15مليون عاطل ،مما أدى إلى رفع معدل البطالة في إجمالي الدول العربية إلى حوالي 15% من قوة العمل المحتملة في تلك البلدان وكانت استثمارات القطاع الخاص من الحلول المطروحة التي تساهم في علاج هذا المشكل .

[1] ثابتي خديجة،**دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص**، ماجستير ،تلمسان ،2012ص76

المطلب الثالث: اثر التحفيزات الجبائية على التصدير

يعتبر الإعفاء الضريبي على الصادرات من الأساليب المهمة لتشجيع التصدير التي تعتمدها الدول لأنه مورد هام للعملة الصعبة و يشجع التوسع في الاستثمار و زيادة الإنتاج في المؤسسات .[1]

كما أنها تمنح إعفاءات لمستلزمات الإنتاج و المواد الخام المستوردة من الضريبة الجمركية بشرط أن يعاد تصديرها بعد تصنيعها خلال فترة معينة لتوفير عملة صعبة ، وفي حالات استثنائية تفرض الضريبة الجمركية على منتجات إذا توفر البديل المحلي منها دون المبالغة في سعر الضريبة عليها حتى لا ينعكس ذلك سلبا على نفقات الإنتاج المحلي .

إضافة إلى ذلك الإعفاءات من الضريبة الجمركية للمعدات و الآلات اللازمة لبناء طاقات إنتاجية جديدة أو التوسع في القائم منها و الذي ينعكس على الزيادة في إنتاج المؤسسة وبالتالي زيادة في معدل الصادرات .

كما أن الإعفاءات على المنتجات المصدرة من الضريبة الجمركية بالسعر الصفري تساهم في الزيادة في قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية ، حيث أن هذا النظام من الإعفاء يسمح للمصدرين باسترداد الضرائب المدفوعة على الصادرات في مراحل الإنتاج السابقة لمرحلة التصدير ، و كل هذا ينعكس ايجابيا على تكاليف الإنتاج و زيادة نسبة القيمة المضافة المحلية في الصادرات الوطنية .[2]

[1] طارق الحاج، **المالية العامة الطبعة الأولى** دار صفاء للنشر و التوزيع- عمان1999 ، ص 69 .

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **النظام الضريبي و اهداف المجتمع**، الدار الجامعية، بيروت 2008 ص 144 .

المبحث الثاني : اثر التحفيزات الجبائية على مستوى الاقتصاد الكلي

تلجا الجزائر إلى سياسة التحفيز الجبائي كوسيلة لتحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية ،والذي يتضح جليا في الامتيازات التي خصصت للقطاع العام لتشجيعها ودفعها لمواجهة متطلبات التطورات الاقتصادية الجديدة . وتنشأ من جراء منح هذه التحفيزات أثار اقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي سنحاول شرحها في هذا المبحث.

المطلب الأول : اثر التحفيزات الجبائية على الناتج القومي و الدخل القومي

إن منح التحفيزات الجبائية للمؤسسات يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي و بالتالي إلى زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية و الذي يرتبط معه بالضرورة زيادة في إنتاج السلع الاستثمارية إلى جانب ذلك فان منح تحفيزات جبائية في شكل تخفيض ضريبي و إعفاءات ضريبية يؤدي إلى خفض نفقات الإنتاج مما يؤثر على المنتج بالإيجاب أي زيادة في الربح و هذا يؤدي إلى زيادة ساعات العمل والإنتاج وبالتالي زيادة مستوى الضرائب بزيادة الوعاء الضريبي من خلال زيادة الإنتاج والاستهلاك ومنه فان الإعفاءات الممنوحة أدت إلى زيادة الدخل القومي و الناتج القومي و رفع الكفاءة الإنتاجية للعمال بسبب عدم رغبتهم في زيادة عملهم (العمل ساعات إضافية) كي يزيدوا من دخولهم لمقابلة الأعباء الضريبية المفروضة عليهم .[1]

[1] طارق الحاج **مرجع سبق ذكره** ص 98 .

المطلب الثاني : أثر التحفيزات الجبائية على الادخار والأسعار

تؤثر الإعفاءات و التخفيضات على الادخار وكذا على الأسعار وهذا ما سنعرضه في هذاالمطلب.

أولا: : أثر التحفيزات الجبائية على الادخار

يتوقف الادخار في الدول النامية على عوامل كثيرة اقتصادية واجتماعية وتنظيمية ، حيث أن غالبية الدول النامية تعاني من ضعف نسبة الادخار مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الاستثمار وضعف التكوين الرأس مالي الذي يشكل بدوره عصب التنمية، لذا فان السياسة الضريبية تعد ذات فائدة ملموسة في تعبئة الموارد للادخار .

ومما لا شك فيه أن تحقيق أعلى معدل ممكن من تكوين رأس المال هو الهدف الأول للسياسة الضريبية، وتحقيق الهدف يستلزم تعبئة الفائض الاقتصادي (الادخار) وتوجيهه نحو الاستثمار وإذا كانت الضرائب على الاستهلاك أو على المبيعات في بعض الأحيان تشجع على الادخار، إلا أن استخدام التحفيزات الضريبية وأهمها الإعفاءات من الضرائب النوعية بجانب العوامل الأخرى يزيد من نمو معدل الادخار، ومن أمثلة الإعفاءات الاقتصادية إعفاءات فوائد الودائع المصرفية من الضريبة النوعية ، أي الضريبة على إيراد القيم المنقولة (إلى جانب رفع أسعار الفوائد) و بالتالي من الضريبة العامة على الإيرادات ، و الدولة الناجحة تحاول جذب أصحاب رؤوس الأموال وتشجيعهم على الادخار لأنها تعتبره العنصر الجوهري في تدبير الأموال اللازمة وذلك عن طريق تقديم تحفيزات جبائية .[1]

ثانيا: اثر التحفيزات الجبائية على الأسعار

تلجا الدولة إلى منح تخفيضات جبائية على دخول الأفراد رغبة منها في تشجيع الإنفاق، مما يؤدي إلى حدوث حالة من الإنعاش وزيادة في الطلب الكلي الفعال .

وذلك من خلال شراء سلع و خدمات أو دفع مرتبات العاملين أو مبالغ مستحقة للموردين أو المقاولين فان هؤلاء يستخدمون هذه المبالغ في زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى عدم انخفاض الأسعار ، كما أن عدم منح تحفيزات وفرض الضرائب لها تأثير في ثمن السلعة أو الخدمة التي تفرض عليها وفقا لظروف فرضها لأن الضريبة تقتطع جزء من دخول الأفراد وبالتالي

[1] محمود نمر توفيق مهاني ، **مرجع سبق ذكره**، ص 17 .

يقل الطلب على سلع و خدمات معينة من جانب هؤلاء الأفراد و بالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار هذه السلع ، بشرط أن لا تدخل الدولة في سداد قروض خارجية مثلا، أو تكوين احتياطي معين فان تيار الإنفاق النقدي يقل وبالتالي يقل الطلب و ينخفض الأسعار وخاصة في فترة التضخم. [1]

المطلب الثالث: اثر التحفيزات الجبائية على التشغيل

تسعى سياسة التحفيز الجبائي الخاص بالتشغيل إلى توفير عدد من الوظائف ومناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلبي اكبر عدد من الطلبات للقوى العاملة ، وذلك من خلال منح تخفيض على كل عامل في المؤسسة وهذا الإجراء يؤدي الى زيادة الطلب على اليد العاملة بتخفيف حجم تكلفتها في نظر صاحب العمل ، بحيث تمنح تخفيض على دخل المؤسسة الخاضعة للضريبة عن كل منصب عمل تستحدثه، أو على أساس سلم متناسب طرديا مع عدد المناصب التي تم توفيرها، وقد تكون هذه التخفيضات تمس الرسم على الأجور والذي هو على عاتق رب العمل، وبالتالي يكون له اثر بالغ في زيادة عروض العمل . إضافة إلى ذلك يتم رفع المعدل الضريبي للمؤسسات ذات الكثافة في رأس المال وتخفيض هذا المعدل للمؤسسات ذات لكثافة في اليد العاملة ، كما تمنح تسهيلات وتخفيضات ضريبية على أرباح المؤسسات الصناعية التي توجه استثماراتها إلى التجهيزات والمعدات التي تحتاج وتستقطب اليد العاملة وبالتالي رفع نسبة التشغيل .[2]

[1] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة النفقات العامة – الإرادات العامة – الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2009 ص 214 .

[2] سميرة عمروش، حجار مبروكة، مرجع سبق ذكره، ، ص6.

المبحث الثالث :أثار أخرى للتحفيزات الجبائية

تؤثر الامتيازات الجبائية على مستوى المؤسسات و على مستوى الاقتصاد الكلي، إضافة إلى ذلك فان لها تأثيرات أخرى على البيئة والسياسة والثقافة، وهذا ماسنتطرق إليه في هذا المبحث .

المطلب الأول: الأثر السياسي للتحفيزات الجبائية[1]

يمكن استخدام التحفيزات لتحقيق أغراض سياسية معينة سواء داخل الدولة من خلال تعزيز مركز السلطة الحاكمة، أو بين الدول من خلال تسهيل التجارة الخارجية مع بعض الدول أو الحد منها ففي حالة وجود علاقات طيبة مع دولة معينة تعمل الدولة على خفض أو إعفاء سلعها من الضرائب أما في حالة العكس فتعمل على زيادة تلك الضرائب.

كما أن لهذه التحفيزات أثار هامة في التاريخ السياسي للمجتمعات والشعوب، حيث استخدمت قديما من قبل الطبقة الحاكمة للرفع من مستوى الطبقات الأخرى، وقد تستخدم للحد من دخول منتجات دول بعينها لاعتبارات سياسية أو العكس لتشجيع دخول منتجات دول أخرى .كما أنها تساعد في تكوين علاقات عمل مع دول أخرى من خلال التحفيزات الخاصة بالتصدير والإعفاءات الخاصة بالاستيراد و هذا يؤدي إلى الانتشار وتداول السلع مع دول أخرى وبالتالي تكوين علاقات مع مختلف الدول .

[1] عفيف عبد الحميد ،**مرجع سبق ذكره** ،92

المطلب الثاني: الأثر الثقافي للتحفيزات الجبائية

تساعد التحفيزات الضريبية للمحافظة على التراث الثقافي للمجتمعات وتنمينه، من خلال تقديم مزايا ضريبية للأنشطة التي تساهم في تحقيقه، مثل إقرار تخفيضات ضريبية على العوائد التي يعود جزء منها لتمويل مختلف الأنشطة الثقافية والجمعيات الناشطة في هذا المجال، ويمكن تلخيص أهم هذه الإجراءات في النقاط التالية :[1]

- إعفاء الدخول الناجمة عن أتعاب الأعمال الفنية، مثل عوائد التأليف والعروض الفنية والمسرحية من الضرائب على الدخل .
- إعفاء المنجزات والأشغال الفنية والمواد الداخلة في الصناعة الثقافية من الضريبة على القيمة المضافة بغرض زيادة المقروئية والاهتمام بالفن.
- فرض ضرائب على القيمة المضافة على الصادرات من مواد التراث والصناعات التقليدية حماية لها من الهروب إلى الخارج.

[1] عفيف عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره** ،ص92

المطلب الثالث: أثر التحفيزات الجبائية على البيئة

للحوافز والإعفاءات الجبائية دور كبير في المحافظة على البيئة ،فقد يكون لها اثر كبير في اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة ،لما يقابله من استجابة تلقائية واعتماد تكنولوجيات وتقنيات صديقة للبيئة من خلال الضرائب والرسوم المعفاة التي تمنح للنشاطات الاقتصادية المختلفة وهذا للتمييز بين النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة وتلك الصديقة لها، إضافة إلى الإعفاءات المؤقتة التي تكون لمدة محدودة ،كان يتم إعفاء المؤسسة المعينة في الخمس سنوات الأولى من بداية نشاطها ،وهذا لتحفيزها وتعويضها عن اكتساب تكنولوجيات مكلفة صديقة للبيئة ،بالإضافة إلى مساعدتها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أكثر تنافسية مقارنة بالسلع التي تستخدم تكنولوجيات ملوثة للبيئة، أو كأن يتم إعفاء التجهيزات والمعدات المستوردة الصديقة للبيئة من دفع الضرائب والرسوم الجمركية ،ومختلف الضرائب والرسوم الأخرى، وذلك بغية تحفيز المؤسسة على استيراد التكنولوجيات الصديقة للبيئة، ما قد يساعد في توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي لا تضر بالبيئة .[1]

[1] عفيف عبد الحميد ، **مرجع سبق ذكره** ،ص95

خلاصة:

من خلال الفصل تم التطرق إلى الأثر الناتج عن التحفيزات الجبائية على مستوى المؤسسات فيتمثل في الإعفاءات الضريبية التي تمنح لمستلزمات الإنتاج والمواد الخام المستوردة وذلك لتشجيع التصدير وتوفير العملة الصعبة ، إضافة إلى الإعفاءات المقدمة لصالح المستثمرين التي تشجع على القيام وإنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة .

أما اثر هذه التحفيزات على المستوى الكلي يتمثل في زيادة الاستهلاك الكلي وبالتالي إلى زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية والذي يرتبط معه زيادة إنتاج السلع الاستثمارية إلى جانب التخفيضات والإعفاءات التي تخفض من نفقات الإنتاج مما يؤثر على زيادة الربح، إضافة إلى أثرها الايجابي على معدل الادخار،كما أن سياسة التحفيز الجبائي تسعى إلى توفير عدد من الوظائف ومناصب شغل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي.

كما كانت لهذه التحفيزات أثار أيضا على البيئة من خلال الإعفاءات المقدمة للتحفيز على اعتماد صناعات ونشاطات اقتصادية صديقة للبيئة، وكذلك أثرها السياسي من خلال تعزيز مركز السلطة وتسهيل التجارة الخارجية كما أنها تساعد للمحافظة على التراث الثقافي للمجتمعات وتثمينه، من خلال تقديم مزايا ضريبية للأنشطة الثقافية والجمعيات الناشطة في هذا المجال .

تمهيد:

تبذل الدول جهودا كبيرة لتحسين بيئة الأعمال الاقتصادية وتوفير محيط ملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أجل معرفة أثر التحفيزات الجبائية على إنشاء وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ، و لمجتمع الدراسة وعينتها بحيث قمنا بدراسة حول بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بولاية تسمسيلت، بحيث قمنا بتصميم إستبانة متكونة من أسئلة شخصية حول العينة بإضافة إلى (16) سؤلا عرضت على الأستاذ المشرف وقمنا بتحليل النتائج بعد توزيعها وجمعها

واختبار الفرضيات بالطرق الإحصائية المحددة في منهجية الدراسة، من خلال استخدام برنامج (SPSS) لإجراء التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة من الاستبيانات التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة، وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول :وصف الدراسة الميدانية

المبحث الثاني : الاستبيان وعرض وتحليل معلومات عينة الدراسة

المبحث الأول : وصف الدراسة الميدانية

تتكون عينة الدراسة من بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وتعود مبررات اختيار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لأنها تخدم موضوع بحثنا، وتنحصر دراستنا على 44 مؤسسة تنقسم بين الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاعات مختلفة .

المطلب الأول : منهجية الدراسة الميدانية

من اجل الإجابة على إشكالية الدراسة سنقوم بوضع فرضيات وأهداف جزئية للدراسة ، وسنستعمل مجموعة من الأدوات (المنهج الوصفي الاستدلالي) في تحليل نتائج الدراسة الميدانية للوصول إلي نتائج ذات دلالة تدعم ما توصلت إليه الدراسات السابقة في هذا المجال.

وقد تمثلت فرضيات وأهداف الدراسة الميدانية فيما يلي:

اولا: فرضيات الدراسة

من اجل الإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية الخاصة بالجانب التطبيقي قمنا بتقسيم الفرضية الرئيسية الخاصة بالجانب التطبيقي إلى عدة فرضيات فرعية كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** الضرائب المفروضة والموجودة حاليا ملائمة و عادلة من حيث الأسعار والمعدلات
- **الفرضية الثانية:** التحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار لها اثر فعال في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- **الفرضية الثالثة:** التحفيزات الجبائية الموجهة للتشغيل لها أثر فعال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- **الفرضية الرابعة:** التحفيزات الجبائية الموجهة للتصدير لها اثر فعال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ثانيا :أهداف الدراسة الميدانية

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة الميدانية في توضيح اثر التحفيزات الجبائية على إنشاء و أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وإيجاد نموذج إحصائي يلخص لنا العلاقة، أما الأهداف الفرعية للدراسة تتمثل في:

-معرفة مدى تأثير التحفيزات الجبائية على أصحاب المؤسسات .

-معرفة مدى استقطاب هذه التحفيزات للمستثمرين و دفعهم لإنشاء مؤسسات جديدة .

- رأي أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذه التحفيزات و مدى موافقتهم عليها .

المطلب الثاني: الأدوات المستعملة في تحليل نتائج الدراسة الميدانية

لقد استخدمنا في تحليل نتائج الدراسة الميدانية أدوات و هي :

– الاستبيان : تم جمع المعلومات ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

أدوات الإحصاء الوصفي والاستدلالي :بغرض التحليل استخدم الباحث العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة تمثلت في:

-التكرارات والنسب المؤوية لكل عبارة من الاستبيان .

-الرسوم البيانية لتوضيح العلاقة بين المتغيرات .

- حساب المتوسط الحسابي لكل عبارة من الاستبيان ذلك لمعرفة الإجابة التي تتمركز حولها مفردات العينة .

- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة .

-حساب معامل الإرتباط R بغرض معرفة درجة الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

المبحث الثاني : بناء الاستبيان وعرض وتحليل معلومات عينة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة ، ثم عرض ومناقشة الجوانب التطبيقية لهذه الدراسة والإجابة على أسألتها اعتمدنا على الاستبيان الذي وزع على عينة الدراسة المختارة، ولتحليله واستخلاص النتائج استخدمنا مجموعة من الأساليب الإحصائية .

المطلب الأول: بناء الاستبيان واختبار درجة ثباته.

لقد اعتمدنا استمارات الاستبيان لجمع البيانات الأولية عن الموضوع،و سنقوم بدراسة مكونات الاستبيان واختبار درجة ثباته.

أولا:مكوناته الاستبيان

لقد تم تصميم هذه الأداة وفقًا للأهداف والتساؤلات الخاصة بالموضوع، وبعد إجراء التعديلات أصبحت الاستبانة جاهزة للتوزيع، حيث تكونت من ثلاثة أجزاء:

1-**الجزء الأول** :ويحتوي على أسئلة تخص المعلومات الشخصية لعينة الدراسة ،وهي: تاريخ الإنشاء، قطاع النشاط، عدد العمال، رقم الأعمال، والميزانية العامة .

2-**الجزء الثاني**: يتضمن القسم الثاني من الاستبانة في نظرة أصحاب المؤسسات للضرائب الموجودة المفروضة عليهم يظم محور واحد بعنوان الضرائب المفروضة و الموجودة حاليا ملائمة وعادلة من حيث الأسعار والمعدلات يضم 5 فقرات، من 1 إلى 5 .

3-**الجزء الثالث**:يضم الجزء الثالث من الاستبانة، أثر التحفيزات الجبائية على إنشاء وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 11 عبارة مقسمة إلى 3 محاور

أ .**المحور الأول**: يتعلق بالتحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار لها اثر فعال في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتكون من خمسة عبارات، من 6 إلى 10 .

ب .**المحور الثاني** :يتعلق بالتحفيزات الجبائية الموجهة للتشغيل لها أثر فعال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتكون من 3 عبارات، من 11 إلى 13 .

ج .**المحور الثالث** :يتعلق بالتحفيزات الجبائية الموجهة للتصدير لها أثر فعال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتكون من 3 عبارات من 14 الى 16 .

جدول رقم(4-1): مكونات الاستبيان و عدد الأسئلة

الأقسام	عنوان المحور	عدد الاسئلة
القسم الأول	معلومات عن عينة الدراسة	
القسم الثاني	الضرائب المفروضة و الموجودة حاليا ملائمة و عادلة من حيث الأسعار والمعدلات .	5
القسم الثالث	التحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار لها اثر فعال في إنشاء المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة .	5
	التحفيزات الجبائية الموجهة للتشغيل لها اثر فعال على أداء المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة .	3
	التحفيزات الجبائية الموجهة للتصدير لها اثر فعال على أداء المؤسسة الصغيرة و المتوسطة .	3
مجموع أسئلة الاستبيان		16

المصدر : من أعداد الطالبتان بلإعتماد على الملحق

و قد استعملنا أسئلة ذات نهاية مغلقة لان هذا النوع من الأسئلة يشجع أفراد عينة الدراسة على الإجابة ، و قد استخدمنا مقياس ليكارت الخماسي عن طريق تخصيص خمسة بدائل و هي موافق بدرجة كبيرة جدا، موافق بدرجة كبيرة، موافق بدرجة متوسطة، موافق بدرجة قليلة، غير موافق .حيث تم إعطاء درجة لكل إجابة كما يلي :

جدول رقم (4-2): جدول ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	غير موافق
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الملحق

ثانيا : اختبار ثبات الاستبيان

حساب معامل الثبات الغرض منه هو التأكد من استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، ولاختبار ثبات أداة القياس تم استخدام معامل Alpha croubach وتم تلخيص النتائج في الجدول التالي :

جدول رقم (4-3): توزيع معامل Alpha croubach

عدد العبارات	Alpha croubach
16	0.71

معامل الثبات يتراوح ما بين الصفر و الواحد ، بحيث إذا لم يكن هناك ثبات فان معامل Alpha croubach يكون يساوي الصفر و العكس صحيح ن و يتضح من الجدول أن نسبة (ألفا كرونباخ) لمجموع عبارات الاستبيان يساوي 71 % وهي أعلى من النسبة المقبولة 60%. كما أنها نسبة مرتفعة و جيدة من الناحية الإحصائية .

المطلب الثاني : عرض و تحليل معلومات حول العينة المدروسة

سيتم عرض معلومات متعلقة بهذه العينة المجيبة عن الأسئلة من حيت تاريخ الإنشاء و قطاع العمل ، عدد العمال رقم الأعمال، والميزانية العامة .

أولا : تاريخ الإنشاء

الجدول رقم (4-4) : توزيع عينة الدراسة حسب تاريخ الإنشاء

البيان	التكرار	النسبة
سنة 2008	4	9.1
سنة 2009	1	2.3
سنة 2010	7	15.9
سنة 2011	3	6.8
سنة 2012	15	34.1
سنة 2013	4	9.1
سنة 2014	5	11.4
سنة 2015	5	11.4
المجموع	44	100

المصدر : من الطالبتان بالاعتماد على مستخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (4-1): أعمدة بيانية لتكرار تاريخ إنشاء المؤسسات

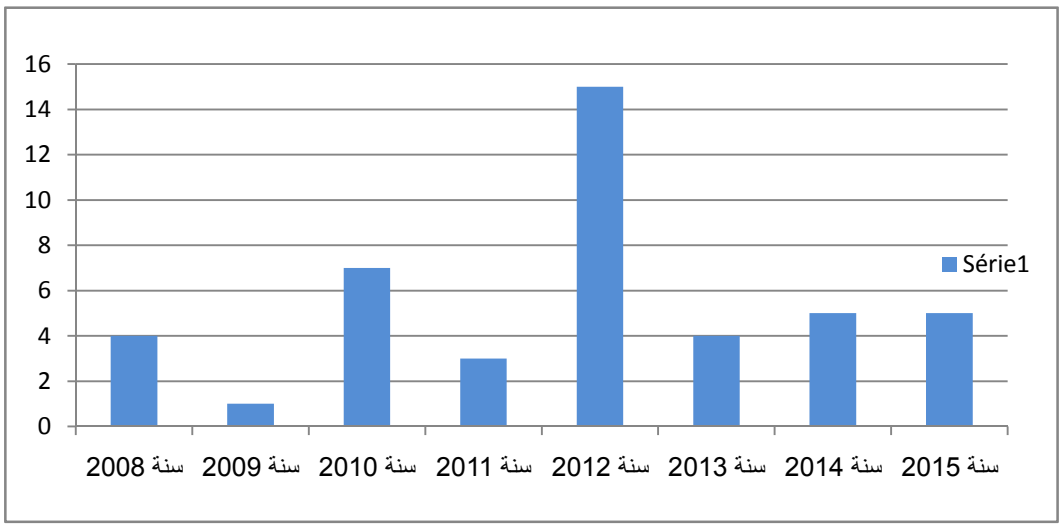

المصدر : من إعداد الطالبتان باستخدام برنامج EXEL بالاعتماد على الجدول السابق

من ما سبق نلاحظ أن معظم أفراد العينة تم إنشاء مؤسساتهم في سنة 2012 بنسبة 34.1 %و تليها السنوات 2015،2014،2011،2010، 2008 بنسب متقاربة و تأخذ سنة 2009 أخر ترتيب بنسبة 2.3 %.

2- قطاع النشاط

جدول رقم (4-5):توزيع عينة الدراسة حسب قطاع النشاط

البيان	التكرار	النسبة	المتوسط	الانحراف
الصناعة	8	18.2	2.27	0.8
الزراعة	21	47.7		
الخدمات	10	22.7		
اخر	5	11.4		
المجموع	44	100		

المصدر : من إعداد الطالبتان باستخدام برنامج EXEL من مستخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (4-2): تقسيم مؤسسات العينة حسب قطاع النشاط

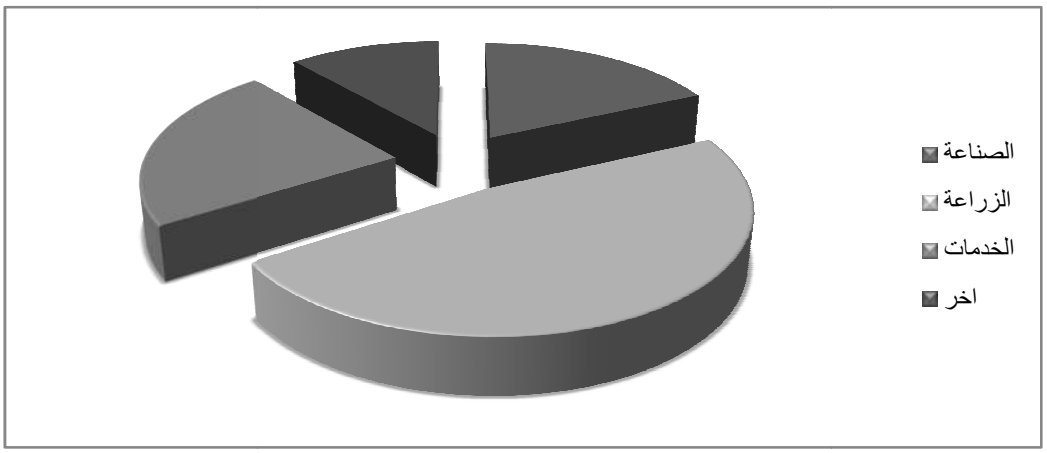

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد عل الجدول السابق

من ما سبق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة يتبعون النشاط الزراعي بنسبة تفوق 47 %يليها قطاع الخدمات بنسبة 22.7 % ثم يأتي القطاع الصناعي و تليه القطاعات الأخرى بنسبة 18.2 %، 11.4 %على التوالي .

3- عدد العمال

جدول رقم(4-6) : توزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال

البيان	التكرار	النسبة	المتوسط	الانحراف
من 10 إلى 49	39	88.6	1.11	0.1
من 50 إلى 250	5	11.4		
المجموع	44	100		

المصدر : إعداد الطالبتان باستخدام برنامج EXEL من مستخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم(4-3) : دائرة نسبية لتوزيع عينة الدراسة حسب عدد العمال

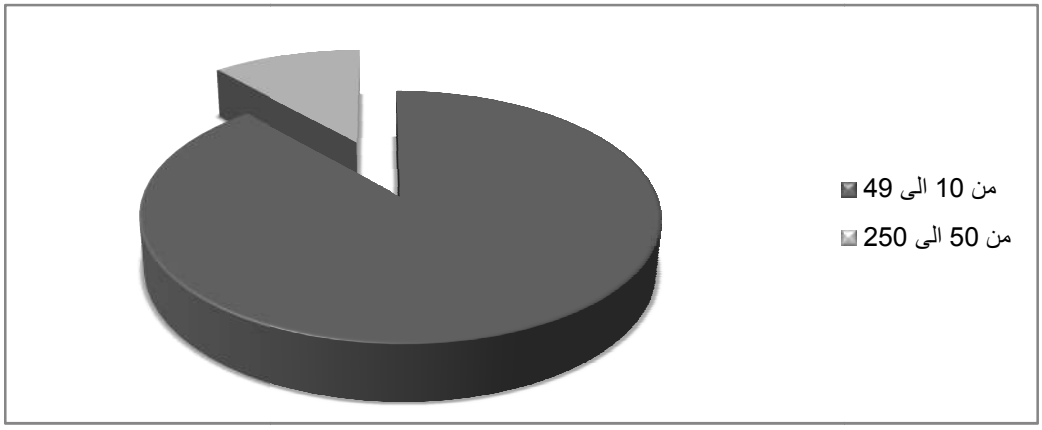

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد عل الجدول السابق

من ما سبق نلاحظ أن اغلب المؤسسات المجيبة على الاستبيان يتراوح عدد العمال لديها من 10 إلى 49 عامل بنسبة 88.6% أما المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها بين 50 – 250 اخذ نسبة 11.4%.

4- رقم الأعمال

الجدول رقم(4-7) : توزيع عينة الدراسة حسب رقم الأعمال

البيان	التكرار	النسبة	المتوسط	الانحراف
لا يتجاوز 2 مليون دينار	37	84.1	1.15	0.13
من 2مليون دينار إلى 20 مليون دينار.	7	15.9		
المجموع	44	100		

المصدر : إعداد الطالبتان باستخدام برنامج EXEL من مستخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (4-4) : دائرة نسبية لتوزيع العينة حسب رقم الأعمال

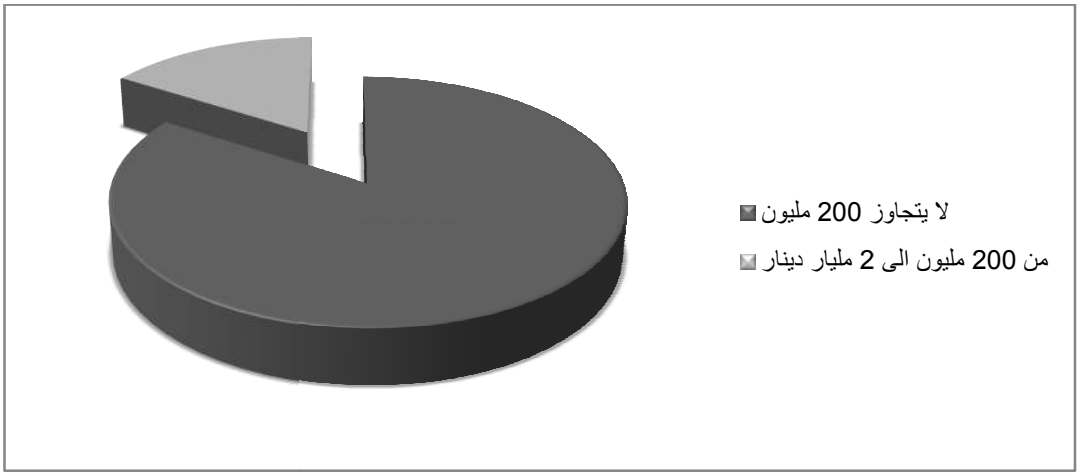

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد عل الجدول السابق

مما سبق نلاحظ أن اغلب العينة لا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون بحيث تأخذ نسبة 84.1 % أما التي يتراوح رقم أعمالها ما بين 200 مليون- 2 مليار دينار فتأخذ نسبة 15.9%.

5 /الميزانية العامة

الجدول رقم(4-8) : توزيع عينة الدراسة حسب الميزانية العامة

البيان	التكرار	النسبة	المتوسط	الانحراف
لا يتجاو1 مليون دينار	11	25	1.75	0.19
من 1-5مليون دينار	33	75		
المجموع	44	100		

المصدر: : اعداد الطالبتان باستخدام برنامج EXEL من مستخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (4-5): توزيع عينة الدراسة حسب الميزانية العامة

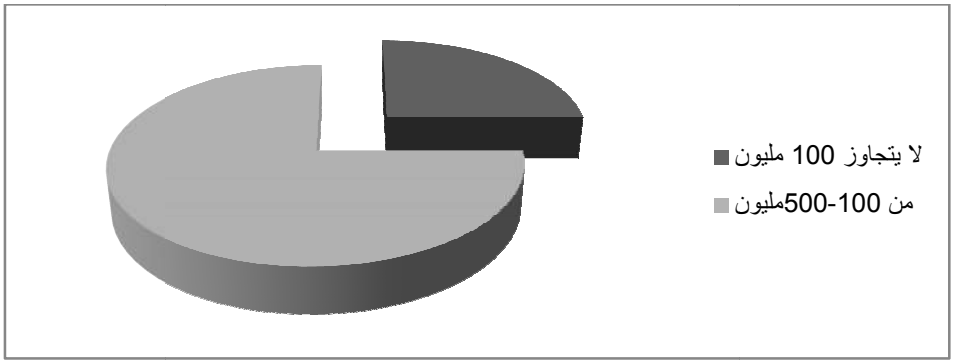

المصدر : من إعداد الطالبتان بالاعتماد عل الجدول السابق

نلاحظ من ما سبق أن معظم أفراد العينة تتجاوز ميزانيتهم العامة 1 مليون دينار إلى 5 مليون دينار بنسبة 75 % أما المؤسسات التي لا تتجاوز 1 مليون دينار أخذت نسبة 25 %.

المطلب الثالث : عرض و تحليل متغيرات الدراسة

من اجل الإجابة على فرضيات الدراسة سنقوم بتحليل فقرات المحور الثاني والثالث من الاستبيان كما يلي :

أولا : الضرائب المفروضة والموجودة حاليا ملائمة وعادلة من حيث الأسعار والمعدلات

للإجابة عن مدى موافقة عينة الدراسة على الأسئلة سنقوم بتحليل مؤشرات تطبيق هذا المتغير المتمثل في الضرائب المفروضة، والموجودة حاليا ملائمة و عادلة من حيث الأسعار والمعدلات، وهذه المؤشرات ملخصة في المحور الأول من الجزء الثاني من الاستبيان، حيث بلغت عبارات هذا المحور خمسة عبارات، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية .

الجدول رقم (4-9) : نتائج عينة الدراسة حول الضرائب المفروضة والموجودة حاليا

الضرائب المفروضة والموجودة حاليا ملائمة وعادلة من حيث الأسعار والمعدلات	المقياس	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	غير موافق	المتوسط	الانحراف	النتيجة
س1	التكرار	5	36	3			4.04	0.18	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	11.4	81.8	6.8					
س2	التكرار	5	35	4			4.02	0.20	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	11.4	79.5	9.1					
س3	التكرار	4	37	3			4.02	0.16	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	9.1	84.1	6.8					
س4	التكرار	3	40	1			4.04	0.09	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	6.8	90.9	2.3					
س5	التكرار	3	39	2			4.02	0.11	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	6.8	88.6	4.5					
نتائج الجزء الثاني	التكرار	20	187	13			4.03	0.14	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	9.09	85	5.91					

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أن متوسط ممارسة العينة الضرائب المفروضة والموجودة حاليا ملائمة وعادلة من حيث الأسعار والمعدلات يقع بين 4.02- 4.04 أي أن عينة الدراسة تساند الضرائب المفروضة و الموجودة حاليا و تراها

ملائمة و عادلة من حيث الأسعار والمعدلات، و قد كانت كل من الفقرات الأولى المتعلقة بالضرائب على أرباح الشركات والفقرة الرابعة المتعلقة بالرسم العقاري أكثر قبولا، أما الفقرات الأخرى كانت متساوية .

كذلك نشير إلى صغر الانحراف المعياري والذي يدل على التجانس في ايجابات الأفراد المشاركين في الاستبيان.

ونلاحظ أن الوسط الحسابي المرجع لمؤشرات هذا المبدأ المبين في الجدول أعلاه بلغ 4.03 ، يعني أن عينة الدراسة تمارس هذا المبدأ بدرجة عالية ، وعليه نثبت صحة الفرضية الأولى الخاصة بان يالضرائب المفروضة والموجودة حاليا ملائمة وعادلة من حيث الأسعار والمعدلات .

الجزء الثاني : اثر التحفيزات الجبائية على إنشاء و أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا : التحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار لها اثر فعال في إنشاء المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة

تمثل هذه التحفيزات التي تخص الاستثمار و التي تشجع على القيام بالاستثمار و لمعرفة مدى موافقة أفراد العينة على هذه التحفيزات سوف نقوم بتحليل مؤشرات تطبيقه، وهذه المؤشرات ملخصة في المحور الأول من الجزء الثاني من الاستبيان، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية .

الجدول رقم (4-10) :نتائج عينة الدراسة حول التحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار

التحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار لها اثر فعال في إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة A	المقياس	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	غير موافق	المتوسط	الانحراف	النتيجة
س6	التكرار	4	38	2			4.04	0.11	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	9.1	86.4	4.5					
س7	التكرار	2	41	1			4.02	0.09	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	4.5	93.2	2.3					
س8	التكرار	3	40	1			4.04	0.09	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	6.8	90.9	2.3					
س9	التكرار	2	40	2			4	0.06	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	4.5	90.9	4.5					
س10	التكرار	2	39	3			3.97	0.13	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	4.5	88.6	6.8					
نتيجة المحور الاول	التكرار	13	198	9			4.01	0.07	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	5.91	90	4.09					

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أن متوسط قبول العينة للتحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار لها اثر فعال في إنشاء المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة يقع بين 3.97- 4.04 أي أن عينة الدراسة ترى أن التحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار لها أثر فعال في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وقد كانت أعلى الفقرات من حيث القبول الفقرة الأولى من هذا المحور الخاصة بالإجازة الضريبية تمثل حافز هام في بداية حياة المشروع للمؤسسة الإنتاجية والفقرة الثالثة الخاصة ب: نظام الاهتلاك يحد من الآثار السلبية لضريبة الدخل ويحقق أثار إيجابية .

كذلك نلاحظ صغر الانحراف المعياري في كل عبارات المحور ، وهذا دليل على التجانس في أراء الأفراد المشاركين في الاستبيان.

ونلاحظ أيضا أن الوسط الحسابي المرجع لمؤشرات هذه الفرضية المبين في الجدول أعلاه بلغ 4.01 وهذا يعني أن عينة الدراسة استفادت بدرجة عالية من هذه التحفيزات، وعليه نثبت صحة الفرضية الثانية الخاصة بأن التحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار لها اثر فعال في إنشاء المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة .

ثانيا : التحفيزات الجبائية الموجهة للتشغيل لها اثر فعال على أداء المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة

التحفيز الجبائي الموجه للتشغيل يمنح على كل عامل توظفه المؤسسة عليها وسنقوم بتحليل مؤشرات تناسب هذه التحفيزات مع مصالح أصحاب المؤسسة من أجل معرفة مدى عمل المؤسسات في عينة الدراسة به من خلال تحليل مؤشرات تطبيقه المبينة في المحور الرابع من الجزء الثاني من الاستبيان، حيث بلغت عبارات هذا المحور 3 عبارات والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية .

الجدول رقم (4-11) : نتائج عينة الدراسة حول التحفيزات الجبائية الموجهة للتشغيل .

التحفيزات الجبائية الموجهة للتشغيل لها اثر فعال على أداء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة B	المقياس	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	غير موافق	المتوسط	الانحراف	النتيجة
س11	التكرار	4	39	1			4.06	0.33	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	9.1	88.6	2.3					
س12	التكرار	2	38	4			3.95	0.13	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	4.5	86.4	9.1					
س13	التكرار	3	40	1			4.04	0.09	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	6.8	90.9	2.3					
نتائج المحور الثاني	التكرار	9	117	6			4.01	0.55	
	النسبة	6.82	88.63	4.55					

المصدر : من مستخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أن متوسط قبول العينة للتحفيزات الجبائية الموجهة للتشغيل لها اثر فعال على أداء المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة يقع بين 3.95- 4.06 أي أن عينة الدراسة ترى أن التحفيزات الجبائية الموجهة للتشغيل لها أثر فعال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وقد كانت أعلى الفقرات من حيث القبول الفقرة الأولى من هذا المحور الخاصة بالامتيازات الضريبية التي تمنح للمؤسسة المشغلة لليد العاملة تؤثر على أداء المؤسسة وأقل فقرة هي الثانية الخاصة بالتخفيضات الضريبية في معدل الضريبة على الأرباح و غيرها من الضرائب الأخرى المتعلقة بالأجور تمنح للمؤسسة التي تشغل يد عاملة أكبر لها أثر فعال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

كذلك نلاحظ صغر الانحراف المعياري في كل عبارات المحور ، وهذا دليل على التجانس في أراء الأفراد المشاركين في الاستبيان.

ونلاحظ أيضا أن الوسط الحسابي لمؤشرات هذه الفرضية المبين في الجدول أعلاه بلغ 4.01 وهذا يعني أن عينة الدراسة استفادت بدرجة عالية من هذه التحفيزات، وعليه نثبت صحة الفرضية الثالثة الخاصة بأن التحفيزات الجبائية الموجهة للتشغيل لها اثر فعال على أداء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة .

ثالثا: التحفيزات الجبائية الموجهة للتصدير لها اثر فعال على أداء المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

التصدير يحظى بأهمية كبيرة لذا تمنح الدولة تحفيزات جبائية خاصة بالتصدير و على إثر ذلك سوف نقوم بتحليل مؤشرات تطبيقه، وهذه المؤشرات ملخصة في المحور الأول من الجزء الثاني من الاستبيان، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية .

الجدول رقم (4-12) : نتائج عينة الدراسة حول التحفيزات الجبائية الموجهة للتصدير

التحفيزات الجبائية الموجهة للتصدير لها اثر فعال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة C	المقياس	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	غير موافق	المتوسط	الانحراف	النتيجة
س14	التكرار	5	38	1			4.09	0.13	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	11.4	86.4	2.3					
س15	التكرار	1	41	2			3.97	0.06	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	2.3	93.2	4.5					
س16	التكرار	5	38	1			4.09	0.13	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	11.48	86.4	2.3					
نتيجة المحور الثالث	التكرار	11	117	4			4.05	0.10	موافق بدرجة كبيرة
	النسبة	8.34	88.63	3.03					

المصدر : من مستخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أن متوسط قبول العينة للتحفيزات الجبائية الموجهة للتصدير لها اثر فعال على أداء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يقع بين 3.97- 4.09 أي أن عينة الدراسة ترى أن التحفيزات الجبائية الموجهة للتصدير لها أثر فعال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وقد كانت أعلى الفقرات من حيث القبول الفقرة الأولى (الامتيازات الضريبية على الدخل بالنسبة للمداخيل الناتجة عن الصادرات لها اثر على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة) و الفقرة الثالثة (الإعفاءات الضريبية الممنوحة للسلع الموجهة للتصدير من الضرائب على

المبيعات والرسم على رقم الأعمال أو القيمة المضافة لها اثر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وأقل فقرة هي الثانية الخاصة بالتسهيلات الجمركية .

كذلك نلاحظ صغر الانحراف المعياري في كل عبارات المحور، وهذا دليل على التجانس في أراء الأفراد المشاركين في الاستبيان.

ونلاحظ أيضا أن الوسط الحسابي لمؤشرات هذه الفرضية المبين في الجدول أعلاه بلغ 4.05 وهذا يدل على أن عينة الدراسة نرى هذه التحفيزات الجبائية الموجهة للتصدير لها أثر فعال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعليه نثبت صحة الفرضية الرابعة الخاصة بأن التحفيزات الجبائية الموجهة للتصدير لها اثر فعال على أداء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة .

جدول رقم (4-13): معامل الإرتباط

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2
1	الضرائب المفروضة والموجودة حاليا ملائمة وعادلة من حيث الأسعار والمعدلات.	0.590	0.348
2	التحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار لها اثر فعال في إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.	0.763	0.582
3	التحفيزات الجبائية الموجهة للتشغيل لها اثر فعال على أداء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.	0.766	0.586
4	التحفيزات الجبائية الموجهة للتصدير لها اثر فعال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	0.798	0.636

المصدر: من إعداد الطالبتين من مستخرجات SPSS

الشكل رقم (4-6) :خط بياني يوضح قوة الارتباط

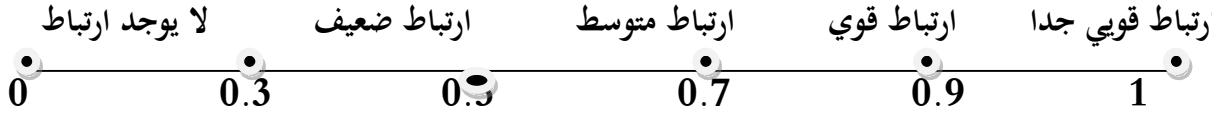

المصدر: وليد عبد الرحمان خالد الفرا، إعداد البرامج والشؤون الخارجية، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ص 30.

نلاحظ من الجدول و الشكل السابقين أن معامل ارتباط R المحور الأول مع المحاور الأخرى محصور بين 0.5 و0.7 و هذا يدل على أن هناك علاقة خطية متوسطة بين المحور الأول و المحاور الأخرى .كما نلاحظ ان معامل التحديد R^2 بلغ 0.35 و هذا يدل على أن هنالك تأثير بين الضرائب المفروضة والموجودة حاليا ملائمة وعادلة من حيث الأسعار والمعدلات والمحاور الأخرى .

كما نشير إلى أن R للمحاور الثلاثة (2-3-4) محصورة ما بين 0.7 و0.9 وهذا يدل على وجود ارتباط جيد ما بين كل محور منها وباقي أسئلة المحاور الأخرى.

خلاصة:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة يولاية تسمسيلت إلى ما يلي :

- إن التحفيزات الموجهة للاستثمار تؤثر بالإيجاب على زيادة الاستثمار والإنتاج.
- التحفيزات الموجهة للتشغيل تساهم في خلق فرص عمل و تساهم في تشجيع أصحاب المؤسسات على توسيع عملهم و زيادة العمالة للاستفادة من هاته التحفيزات.
- التحفيزات الموجهة للتصدير تساهم في جلب العملة الصعبة وخلق علاقات اقتصادية و سياسية مع دول أخرى.
- بدراسة تطبيق التحفيزات الجبائية على عينة الدراسة تبين أنهم يميلون إلى هاته التحفيزات .
- بدراسة الجانب المتمثل في تقدير واختبار العلاقة بين التحفيزات الضريبية الممنوحة و إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تبين أنها تساهم بشكل فعال في إنشاء هاته المؤسسات وتؤثر فيها.
- تأثر أصحاب المؤسسات بالتحفيزات الجبائية و رغبتهم فيها.
- دور التحفيزات الجبائية في نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و زيادة عددها .

ومنه فإن التحفيزات تلقى قبول كبير من طرف أصحاب المؤسسات، وهم يرونها مفيدة وفي مصلحتهم وتفيد أعمالهم.

الخاتمة العامة

تتمحور اشكالية الموضوع محل الدراسة في :"ماهو الدور الذي تلعبه التحفيزات الجبائية في إنشاء وأداء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة "،وتمت معالجة هذه الإشكالية وفقا لأربعة فصول باستعمال المنهج والأدوات المبينة في المقدمة حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم العامة حول التحفيز الجبائي وأهم أشكاله واستخلصنا أن التحفيزات الجبائية تعد من أهم اليات السياسة الجبائية التي تؤثر وتوجه النشاط الاقتصادي وتستهدف بصفة خاصة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال منحها امتيازات وتسهيلات ضريبية خاصة بالاستثمار وأخرى خاصة بالتشغيل وكذا فيما يخص التصدير.

وحاولنا في الفصل الثاني تبيان ماهية المؤسسة الاقتصادية واهم تصنيفات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومدى أهميتها فهي تمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني ،و مصدر لتوليد الناتج الوطني كما أنها تسهم في دعم التنمية الاقتصادية .

ومن خلال الفصل الثالث حاولنا تبيان اثر التحفيزات الضريبية على إنشاء واداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الكلي والجزئي ،من حيث زيادة الناتج القومي الإجمالي ومستوى الادخار والاستهلاك إضافة إلى أثرها الايجابي على مستوى التشغيل وكل من الاستثمار والتصدير .

أما الفصل الرابع تضمن مجموعة من الأسئلة التي تمثل استبيان حول الموضوع والتي قسمت إلى ثلاث محاور ،حيث كان المحور الأول تعريفي للعينة المدروسة والمحور الثاني حول نظرة أصحاب المؤسسات للضرائب الموجودة والمفروضة عليهم اما المحور الثالث حول اثر التحفيزات الجبائية في إنشاء وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،والتي عالجنا إجاباتها من خلال برنامج SPSS وحللنا النتائج.

واستنادا على الجانب النظري والتطبيقي واختبارا للفرضيات توصلنا الى النتائج التالية :

_تعتبر الضريبة أهم مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة،وهي تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق العدالة الاجتماعية بالقضاء على الفوارق الاجتماعية السائدة عن طريق توزيع المداخيل والثروات بين افراد المجتمع.

– اتضح لنا أن الضريبة تلعب دور هام في الاقتصاد الوطني ، لذا يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع أي خطة اقتصادية لأنها تؤثر كبير في مختلف وظائف المؤسسة .

– يعد التحفيز الضريبي من أهم الأساليب التي تعتمد عليها الدولة في سياستها الجبائية بهدف التأثير عن طريق منح إعفاءات وامتيازات ضريبية تساهم في التنمية الاقتصادية ،وذلك من خلال توفير مناصب شغل ،وتحسين المستوى التكنولوجي الإنتاجي .

-بالاعتماد على مكونات التحفيز الجبائي (الإعفاء ،التخفيض،ونظام الاهتلاك ....الخ) من شانها تحقيق تطورات في حجم الاستثمار، مستوى التشغيل، مستوى الصادرات.

-الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير العديد من فرص العمل مما يساعد على التخفيف من البطالة ،اضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات بدلا من استيرادها من الخارج .

اختبار الفرضيات:

الدولة عند تقديمها تحفيزات لقطاع ما فإنها تهدف إلى زيادة القيمة المضافة المنتجة فيه ،فكلما زادت القطاعات المحفزة فان مستوى القيمة المضافة للاقتصاد ككل سوف تزيد ،أي أن الزيادة في معدلات النمو للاقتصاد

و من خلال بحثنا توصلنا الى صحة كل الفرضيات السابقة حيث تبين ما يلي :

- الضريبة توزع الأعباء العامة بين الأفراد بحسب قدرتهم التكلفية .
- الضريبة تهدف لتحقيق أغراض اقتصادية، اجتماعية، وسياسية.
- التحفيزات الجبائية تأخذ ثلاثة أشكال (الموجهة للاستثمار، التشغيل، التصدير).
- للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور في الخفض من نسبة البطالة، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين المؤسسات.
- تساهم التحفيزات الجبائية بشكل فعال في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التخفيضات، والإعفاءات المقدمة لها.

التوصيات:

-تقديم تحفيزات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها ركيزة كل اقتصاد مزدهر.

-الاهتمام الأكثر بترقية الصادرات خارج نطاق المحروقات وذلك بمنحها تحفيزات جد مكيفة مع التطورات الاقتصادية من اجل جلب العملة الصعبة .

- الاهتمام بالتحفيزات الموجهة للتشغيل لأنها تساهم بشكل فعال في التخفيض من نسبة البطالة.

- منح تحفيزات موجهة للاستثمار للمساعدة في إنشاء عدد كبير من المؤسسات.

- إعادة النظر في تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات مثل تخفيف معدل الضريبة على أرباح الشركات وذلك لتخفيف في تكاليف المؤسسة ولو لمدة زمنية معينة ، و خاصة تخفيف معدلات الضرائب على المؤسسات الإنتاجية .

– أن يعتمد المشرع في منح إعفاءات جبائية للمؤسسات على حجم رأس المال و عدد مناصب الشغل، ولا يعتمد على الطبيعة القانونية للمؤسسة .

أفاق الدراسة

- دور التحفيزات الجبائية في خلق فرص العمل .
- واقع التحفيزات الجبائية وآفاقها .
- دور التحفيزات الجبائية التشغيلية في خلق المؤسسات.

قائمة المصورات والأشكال

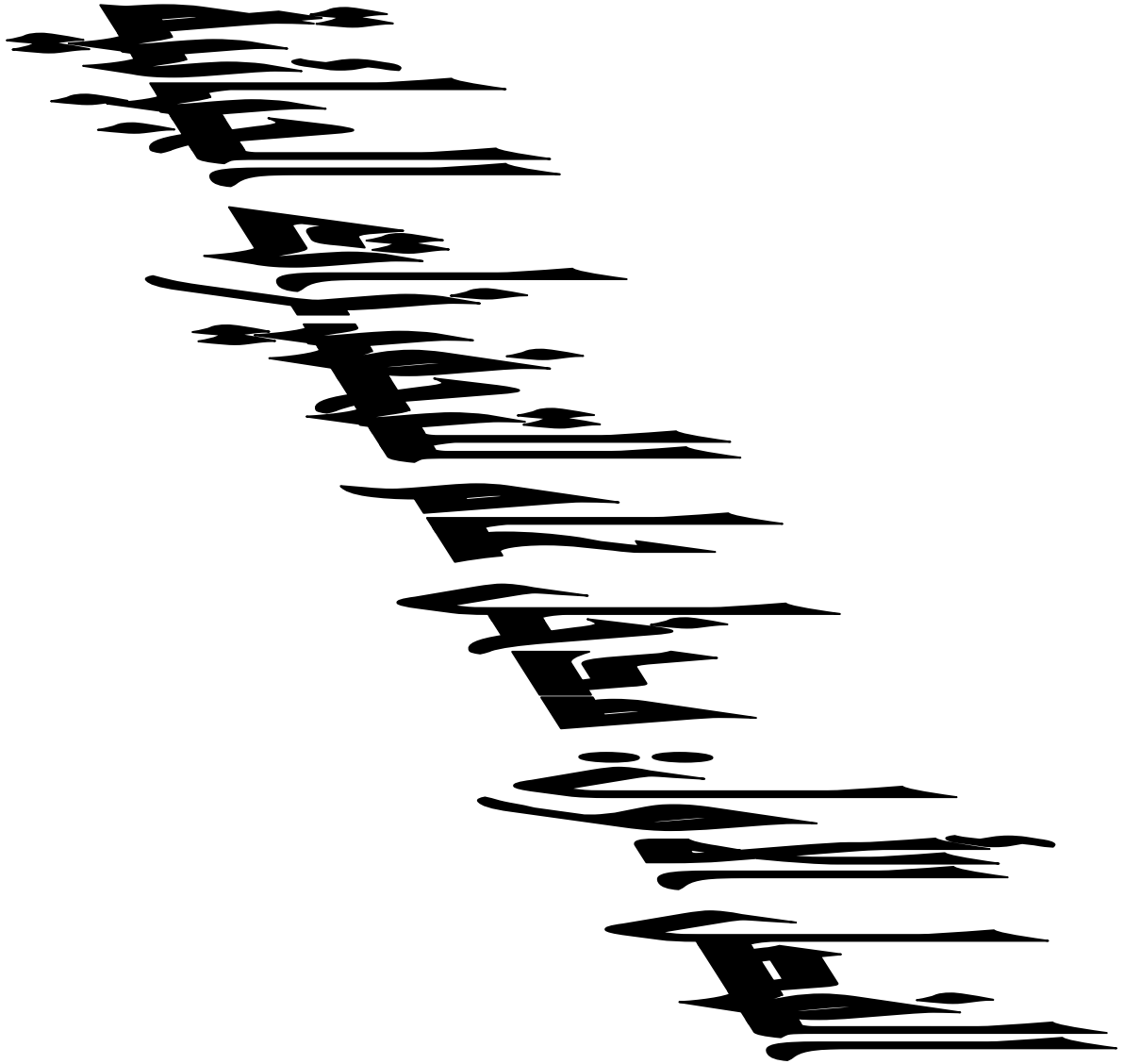

المقدمة العامة

الملخص

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

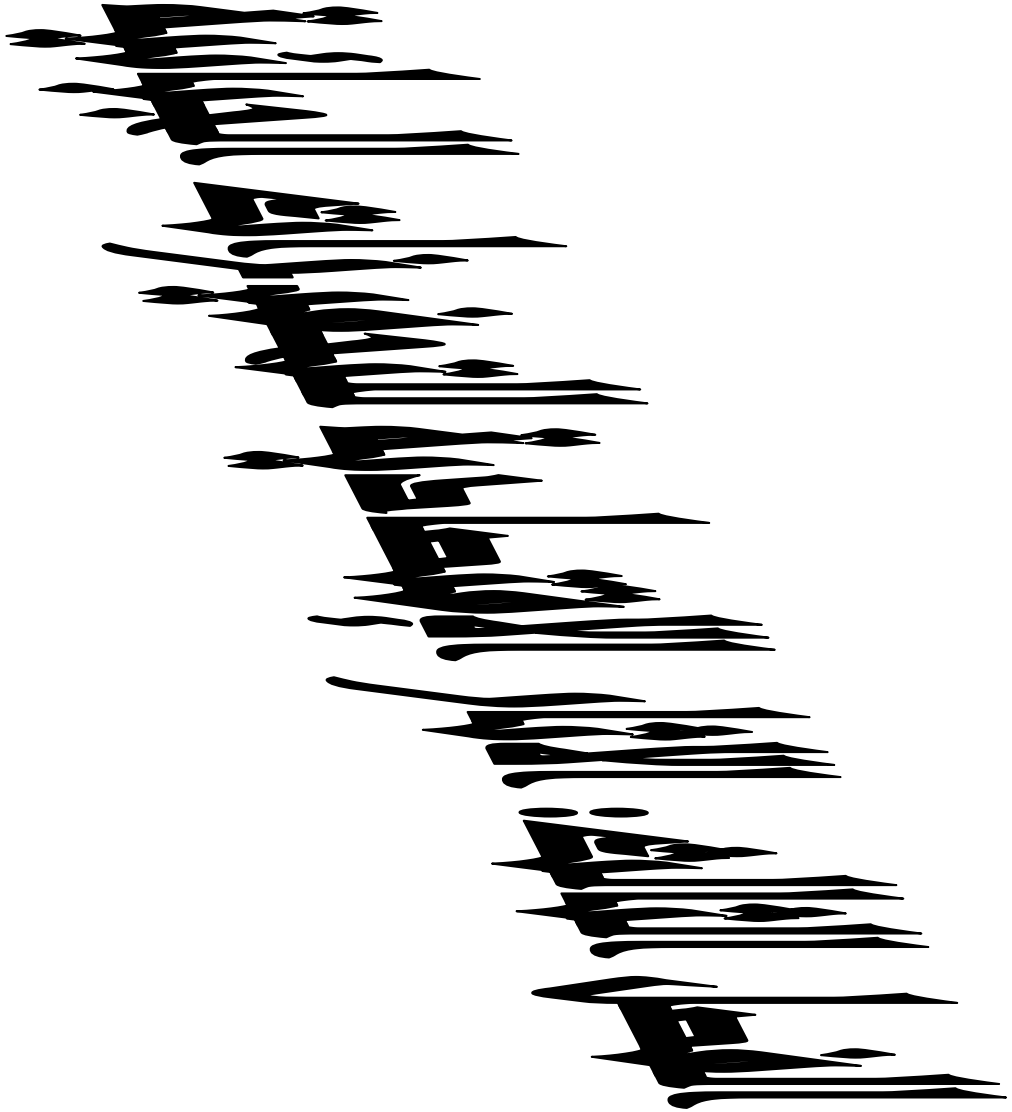

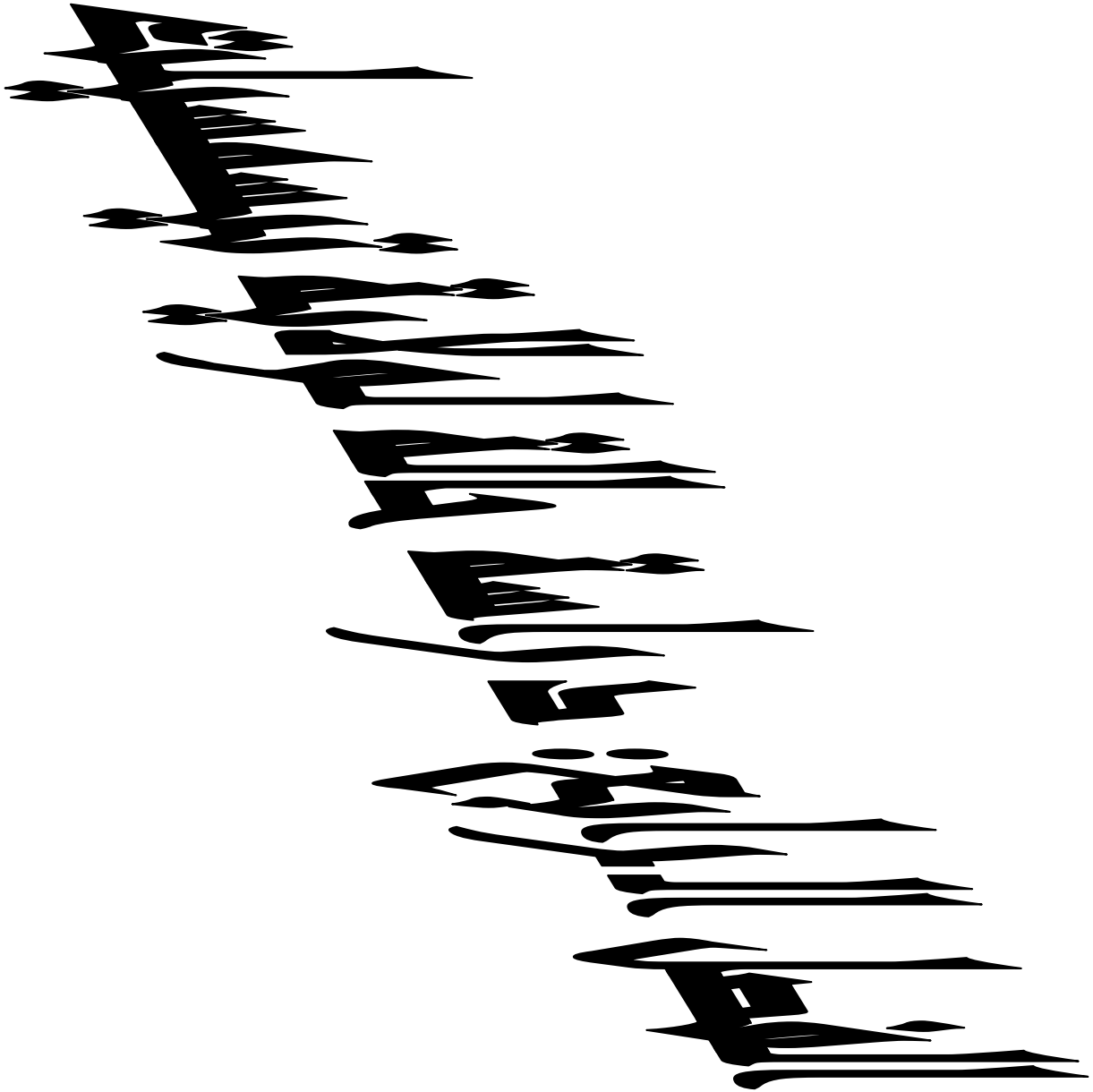

الخاتمة العامة

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

الكتب :

1-عارف العساف، محمود حسين الوادي، حسين مُحَّد سمحان، الأصول العلمية و العملية الإدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الطبعة الأولى 2012 .

2-إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1996

3-حامد عبد المجيد دراز ،السياسات المالية ،الدار الجامعية،الإسكندرية،2002

4-سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي و أهداف المجتمع، الدار الجامعية، بيروت 2008 .

5-سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة النفقات العامة – الإرادات العامة – الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2009 .

6-صلاح حسن، التطورات و المتغيرات الاقتصادية الدولية دعم و تنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر دار الكتاب الحديث 2013 .

7-صمويل عبود، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984

8-طارق الحاج، المالية العامة الطبعة الأولى دار صفاء للنشر و التوزيع- عمان1999 .

9-عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2003

10-فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2005 .

11-ليث عبد الله القهوي، بلال محمود المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية الطبعة 1 دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع – عمان 2012 .

12-ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية ، الطبعة الأولى، الجزائر، 1998

المذكرات

13 -بليل فدوى،دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر،ماجستير،المدية،2012.

14-عفيف حميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، سطيف، 2014.

15-يحي لخضر،دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية،ماجستير،المسيلة،2007

16-محمود نمر مهاني ،اثر الحوافز التشجيعية في قانون الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة ماجستير ،فلسطين،2010.

17-صحراوي علي ،مظاهر الجباية في الدول النامية واثرها على الاستثمار الخاص من خلال اجراءات التحريض الجبائي ،رسالة ماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،1992 .

18-قاشي يوسف،فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية،ماجستير،بومرداس،2009 .

قائمة المصادر والمراجع

19-قرقوس فتيحة، النظام الجبائي و الاستثمار، مذكرة ماجستير في الحقوق ، الجزائر، 2000.

20-ثابتي خديجة، دراسة تحليلية حول الضريبة و القطاع الخاص، دراسة حالة ولاية تلمسان، ماجستير، تلمسان، 2012.

21-رابح حميدة ، إستراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة مذكرة الماجستير جامعة فرحات عباس سطيف 2011 .

22- مشري مُحَّد الناصر دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة مذكرة الماجستير جامعة فرحات عباس- سطيف- 2011 .

23-بلال مشعلي دور برامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، جامعة فرحات عباس سطيف، مذكرة ماجستير، 2011،

24-عثماني عياشة دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مذكرة الماجستير جامعة فرحات عباس – سطيف 2011

25-شعيب أتشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2008، ص 10-11 .

26- قنيدرة سمية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة مذكرة لماجستير جامعة منتوري –قسنطينة 2009 – 2010 ص 64 .

الملتقيات والمؤتمرات

27- بانشودة رفيق،داني معاشو،تحليل سلوك المؤسسة تجاع العبء الجبائي وأساليب التحريض،الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة،جامعة البليدة،ماي2003،ص49

28-سميرة عمروش، حجار مبروكة، دور السياسة الجبائية في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصاديةمداخلة .

29-عزوز علي،الحوافز الجبائية في القطاع الفلاحي ودورها في دعم الأمن الغذائي،الملتقى الوطني السابع حول المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية،شلف2014 .

30-قريشي مُحَّد الأخضر، بوزيد عصام، طيبي عبد اللطيف التمويل الإسلامي كتوجه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

31-سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير حول : "الاقتصاد الإسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل 2011 "فيفري 24-23 : أيام غرداية – الجزائر .

قائمة المصادر والمراجع

الجرائد و المجلات :

32- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القانون ،01-18المؤرخ 12ديسمبر 2001المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 77الصادرة بتاريخ السبت 30رمضان عام 1422هـ الموافق 15ديسمبر 2001.

33-صابر عباسي ، محمود فوزي ، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الباحث عدد 12 .

34-منصوري زين،واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد2،ص135[1]-

35-مُحَّد الصغير قريشي واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مجلة الباحث – عدد 201 .

36-صابر عباسي , محمود فوزي، اثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث عدد 12، 2013 .

بسم الله الرحمان الرحيم

استمارة استبيان الموجه لأصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة

أخي الكريم .....أختي الكريمة

تحية طيبة

في إطار تحضير مذكرة ماستر تحت عنوان (دور التحفيزات الجبائية على إنشاء و أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

فلكم جزيل الشكر مسبقا على مساهمتكم القيمة و على مشاركتكم الفعالة في إثراء الموضوع بأجوبتكم على أسئلة هذا الاستبيان ، ملتمسين منكم الدقة في ذلك لإعطاء المصداقية و الموثوقية اللازمتين لموضوع الدراسة مع العلم أن إجاباتكم متعامل بسرية تامة و لن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي .

عند الإجابة على أسئلة الاستبيان الرجاء وضع علامة (X) في الخانة المناسبة .

1 - تاريخ الإنشاء : 2008 ☐ 2009 ☐ 2010 ☐ 2011 ☐

2012 ☐ 2013 ☐ 2014 ☐ 2015 ☐

2 - قطاع النشاط : الصناعة ☐ الزراعة ☐ الخدمات ☐ أخر ☐

3 - عدد العمال : من 10-49 ☐ من 50-250 ☐

4 - رقم الأعمال : لايتجاوز 2 مليون دج ☐ 2مليون دج- 20 مليون دج ☐

5 - الميزانية العامة : لا تتجاوز 1مليون ☐ من1 مليون-5مليون ☐

الملحق الأول

الرمز	نظرة أصحاب المؤسسات للضرائب الموجودة والمفروضة عليم	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	غير موافق
	الضرائب المفروضة والموجودة حاليا ملائمة وعادلة من حيث الأسعار والمعدلات .					
س1	الضريبة على أرباح الشركات IBS					
س2	الرسم على النشاط المهني TAP					
س3	الرسم على القيمة المضافة TVA					
س4	الرسم العقاري TF					
س5	الضريبة الجزافية VF					

أثر التحفيزات الجبائية على إنشاء و أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الرمز	أثر التحفيزات الجبائية على إنشاء و أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	غير موافق
A	التحفيزات الجبائية الموجهة للاستثمار لها أثر فعال في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .					
س6	الإجازة الضريبية تمثل حافز هام في بداية حياة المشروع للمؤسسة الإنتاجية					
س7	التخفيض الضريبي له أثر إيجابي كبير في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
س8	قطاع الاهتلاك يحد من الآثار السلبية لضريبة الدخل ويحقق أثار إيجابية					
س9	المعدلات التميزية من خلال تصميم جداول للأسعار الضريبية تؤثر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
س10	المعاملة الضريبية للخسائر المحققة تعتبر وسيلة للحد من الآثار السلبية التراكم الرأسمالي					

الملحق الأول

B	التحفيزات الجبائية الموجهة للتشغيل لها أثر فعال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .					
س11	الامتيازات الضريبية التي تمنح للمؤسسة المشغلة لليد العاملة تؤثر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .					
س12	التخفيضات الضريبية في معدل الضريبة على الأرباح و غيرها من الضرائب الأخرى المتعلقة بالأجور تمنح للمؤسسة التي تشغل يد عاملة أكبر لها أثر فعال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .					
س13	الرفع من كلفة رأس المال تؤثر بشكل فعال على اليد العاملة.					
C	التحفيزات الجبائية الموجهة للتصدير لها أثر فعال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .					
س14	الامتيازات الضريبية الممنوحة في إطار الضريبة على الدخل بالنسبة للمداخيل الناتجة عن الصادرات لها أثر على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .					
س15	التسهيلات الجمركية التي تمنح في إطار عملية إستراد المواد الأولية و التجهيزات التي تدخل في إنتاج السلع والخدمات الموجهة للتصدير تساهم بشكل فعال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .					
س16	الإعفاءات الضريبية الممنوحة للسلع الموجهة للتصدير من الضرائب على المبيعات والرسم على رقم الأعمال أو القيمة المضافة لها أثر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .					

الملحق الأول